فهم حلول سُبُل كسب العيش في ظل النزوح القسري الطويل الأمد

حالة لاجئي حمص في الأردن

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL3.SEP/2021/TP.3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

فهم حلول سُبُل كسب العيش في ظل النزوح القسري الطويل الأمد

حالة لاجئي حمص في الأردن

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

المؤلف: محمود أبوجاموس.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية. والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: iStock.com©.

21-00324

شكر وتقدير

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) مشروع بعنوان "توجيه استعادة سُبُل العيش الزراعية المراعية لظروف النزاع للاجئين السوريين".

وأعد الدراسة الخبير الاستشاري محمود أبوجاموس وفريقه. وأشرف عليها إلياس غضبان ونور الجندي من مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية في الإسكوا. وقد قدمت الوزارات والمؤسسات الأردنية والمنظمات المحلية والدولية دعماً وتعاوناً قيماً ساهما في نجاح هذه الدراسة. ونود شكر جمعية كفر صوم التعاونية وجمعية شرق المفرق التعاونية وجمعية عرفان الخيرية والاتحاد العام للمزارعين الأردنيين وأحمد تيرمان على تقديم الدعم اللوجستي واستضافة مجموعات التركيز المختلفة. وشكر وتقدير خاص للباحثين أدهم الشمري، وماراح الحلبي، ومنصور الفواز، ومحمد السرحان، وفوزي الخطيبة، ووسام عبيدات على بيانات المسح الميداني وتيسير مناقشات مجموعات التركيز. وتم تحرير الدراسة جزئياً من قبل نور قزي.

والآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلف وحدها ولا تمثل آراء الإسكوا.

شملت مشاريع سبل العيش والأمن الغذائي التي نُفّذت بين عامي 2017 و2019 في الأردن جميع أصول سبل العيش المستدامة بمستويات دعم مختلفة. وتحظى الأصول البشرية بالمركز الأول من حيث الدعم، حيث يستهدف نحو 95 في المائة من المشاريع هذا الجانب. ويعكس ذلك التركيز العام على بناء القدرات باستخدام طريقة النقد مقابل التدريب.

وفقاً للمنظمات التي أُجريت معها مقابلات، لا يكون لمقدمي الخدمات دور هام في تصميم تدخلات المشاريع وأنشطتها، لأن دورهم يقتصر على تنفيذ الأنشطة مع المستفيدين.

أوجدت الحكومة الأردنية بيئة مواتية لوصول اللاجئين إلى سوق العمل عن طريق تيسير حصولهم على تصاريح العمل الرسمية التي تمنحهم حرية التنقل والاندماج الاقتصادي المؤقت.

في السياق الأوسع نطاقاً، وفيما يتعلق بمواجهة التحديات على الصعيد الوطني في إطار الأزمات الطويلة الأمد، أظهرت النتائج التي توصلت إليها المؤسسات أن المشاريع المنفذة تسهم في إيجاد حلول جزئية وقائمة على السياق، حسب حجم الميزانية وخبرة المنفذين الرئيسيين. وأدرج التمكين المؤسسي لمنظمات المجتمع المحلي باعتباره ناتجاً رئيسياً.

أعرب المزارعون الأردنيون الذين تمت مقابلتهم عن تقديرهم لطبيعة البرمجة لسُبُل العيش الزراعية التي تستهدفهم واللاجئين السوريين. وقد استفاد المزارعون أيضاً من التدفقات النقدية مقابل العمل أو مقابل التدريب، التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدام المياه، وإعادة التحريج، واستصلاح الأراضي، وإصلاح الطرق الزراعية، من بين أمور أخرى، من حيث خفض التكاليف وتحسين المهارات وحماية التنوع البيولوجي.

تتّسق مشاريع الأمن الغذائي وسبل العيش افتراضياً مع السياق الأردني. وينبغي إعادة النظر في طرائق التدخل الرئيسية (النقد مقابل العمل والنقد مقابل التدريب) للتحقق من مساهمتها الكبيرة في تلبية الاحتياجات الوطنية في ظل أزمة طال أمدها.

ذكر المزارعون أن المشاريع الموجّهة إلى اللاجئين لتنمية مهاراتهم من أجل كسب الرزق لم تساعدهم في الحصول على وظيفة زراعية تتطلب هذه المهارات (مثل التقليم، وتخطيط التسميد، ومكافحة الآفات). وظلت الأنشطة الزراعية التي لا تستلزم مهارات متقدمة تشكل الخدمة الرئيسية لغالبية اللاجئين السوريين العاملين.

الرسائل الرئيسية

أوصى المزارعون الأردنيون بتوسيع أنشطة سبل العيش الزراعية وتكييفها لمواجهة تحديات سلسلة القيمة من أجل المساعدة في خلق فرص عمل دائمة أو مؤقتة للاجئين والأردنيين في القطاع الزراعي.

يرى معظم اللاجئين الذين أجريت معهم مقابلات أن الزراعة هي أهم قطاع لتأمين سُبُل عيشهم، في حين أن القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والبناء وريادة الأعمال، لم تكن بنفس أهمية العمل مقارنة بقطاع الزراعة.

ما من دليل على أن تطوير المهارات من خلال أنشطة النقد مقابل التدريب تسهم أو ستسهم في تطوير سلاسل قيمة محددة في الأردن.

يرغب العديد من المشاركين الذين شملهم المسح في المشاركة في البرامج/التدخلات التالية: النقد مقابل العمل، والتدريب المهني والتقني، وتمكين المرأة السورية، ودعم المشاريع الصغيرة، وتوفير قروض ميسرة للأسر الأكثر ضعفاً.

لا يرغب سوى عدد قليل من اللاجئين في العودة إلى محافظة حمص، ومعظمهم لا يريدون العودة الآن بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة، وانعدام فرص كسب العيش، والخوف من المجهول، وبسبب فقدان الأقارب والجيران.

تمهيداً لتوفير سُبُل عيش يستفيد منها اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة لهم في الأردن، كما السوريون الذين يقررون العودة طوعاً وبأمان وكرامة إلى محافظة حمص عندما تصبح الظروف مؤاتية، يُنصح بمشاريع سُبُل عيش زراعية وغير زراعية ذات أهداف استراتيجية محددة.

موجز تنفيذي

تهدف الدراسة إلى فهم خصائص برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش التي تستهدف لاجئي حمص والمجتمعات المضيفة لهم في ظل طبيعة النزوح الطويل الأمد في الأردن، ودراسة مساهمتهم في تحسين سُبُل العيش المستدامة للسكان المستهدفين. وستعرض الدراسة سياق المشاريع المنفذة وأهدافها وأنشطتها خلال الفترة 2017-2019 في الأردن، حيث 16 في المائة من اللاجئين السوريين هم من حمص. وبالإضافة إلى ذلك، ستسلط الدراسة الضوء على استجابة التدخلات لاحتياجات المستفيدين من حيث تيسير العمالة الماهرة، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز سُبُل العيش المستدامة في ظل أزمة طويلة الأمد. كما تنظر في الحواجز الرئيسية أمام عودة اللاجئين الطوعية.

وتسمح الدراسة بتحديد التحديات الرئيسية، واقتراح توصيات مصممة خصيصاً للبرمجة المستقبلية التي تدعم سُبُل العيش المستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. والدراسة جزء من مبادرة أعدت استراتيجية لاستعادة سُبُل العيش الزراعية في محافظة حمص بعد انتهاء النزاع ودرست تدخلات سُبُل العيش المنفذة للاجئي حمص في لبنان، باعتبار أن 24 في المائة من اللاجئين السوريين هم من تلك المحافظة. وتهدف المبادرة إلى فهم كيفية تطبيق البرامج والتدخلات المعنية بسُبُل العيش في أزمة هجرة قسرية إقليمية طويلة الأمد، مع مراعاة الاحتياجات المحلية وتجهيز المجتمعات المضيفة واللاجئين، حسب ظروفهم وموقعهم، بمختلف أصول سُبُل العيش لتحسين كفاءة سلاسل القيمة الرئيسية والنُظُم الزراعية المستهدفة. وتعزز المبادرة النُهُج المتعددة الأبعاد للإطار الشامل للاستجابة للاجئين للمساعدة في وضع استراتيجيات دائمة لحل أزمات الهجرة الإقليمية. وقد نفذت الحكومة الأردنية نهجاً شاملاً لتيسير وصول اللاجئين إلى سوق العمل، مع الحرص على تفادي المخاطر ذات الصلة. وتم إصدار ما مجموعه 176,920 تصريح عمل بين كانون الثاني/يناير 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2019[1]. ومن بين هذه التصاريح، أصدرت التعاونيات الزراعية للاجئين

1 MOL، 2020. تقرير مرحلي عن تصاريح عمل وحدة اللاجئين السورية في كانون الأول/ديسمبر 2019. تقرير مرحلي شهري./https://reliefweb.int sites/reliefweb.int/files/resources/73629.pdf.

السوريين العاملين في القطاع الزراعي 67,607 تصريح (38.2 في المائة)، في حين أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنية 31,069 تصريح عمل مرن (17.5 في المائة) للاجئين السوريين العاملين في قطاع البناء. ووزعت التصاريح المتبقية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما صناعات التجهيز وتجارة التجزئة والخدمات المنزلية.

وفي الأردن، استندت المنهجية أيضاً إلى نَهج متعدد الأساليب لجمع البيانات الأولية والثانوية وتحليلها. وتمّ إقرانٌ بين أدوات جمع البيانات الكمية (المسحية) والنوعية (المقابلات شبه المنظمة ومناقشات مجموعات التركيز)، التي توفر تركيزاً متساوياً على النموذجين، مع تثليث النتائج وزيادة موثوقيتها واتساقها.

وجُمعَت البيانات الثانوية من خطة الاستجابة الأردنية بالإضافة إلى التقييمات ووثائق المشاريع. وقد أجريت البيانات الأولية، التي تستند إلى مسوح مخبرين رئيسيين ومجموعات تركيز، من خلال مقابلات مباشرة، باستثناء أربع مقابلات أُجريت عبر الهاتف مع مخبرين رئيسيين بسبب تدابير الإغلاق المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وقد تم تحليل الاستعراضين الأولي والثانوي باستخدام إطار سُبُل العيش المستدامة ونهج سلسلة القيمة. وتُستخدم كلتا الأداتين على نطاق واسع لفهم عملية وضع برامج سُبُل العيش للاجئين في الأزمات الإقليمية الطويلة الأمد[2].

ونظراً لهيمنة تصاريح العمل الصادرة في القطاع الزراعي وأهمية سُبُل العيش الزراعية بالنسبة إلى لاجئي حمص الذين ينحدر معظمهم من مناطق زراعية، حاولت الدراسة إجراء تحليل متعمق في هذا القطاع، مع الحفاظ على تركيز عام على سُبُل العيش غير الزراعية التي تفرضها الجهات الفاعلة الرئيسية في الأردن. وجُمعَت البيانات الأولية من 21 مقابلة مع مخبرين رئيسيين، وثماني مناقشات مركزة مع مجموعات من المزارعين الأردنيين واللاجئين السوريين من حمص، ومسح أُجري مع 80 لاجئاً سورياً كانت الزراعة مهنتهم الرئيسية في حمص وشاركوا أيضاً في مشاريع للأمن الغذائي وسُبُل العيش في الأردن. وتضم المناطق الخاضعة للدراسة أعلى نسبة من اللاجئين السوريين القادمين من حمص، بما في ذلك عمّان والمفرق والزرقاء وإربد، وذلك استناداً إلى أحدث البيانات التي صدرت عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد تم اختيار مناطق المسح الميداني بالتشاور مع التعاونيات الزراعية التي شاركت في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش في إطار خطة الاستجابة الأردنية في المحافظات المستهدفة، وبالتنسيق مع المديريات الزراعية وبعض المكاتب الميدانية للمفوضية.

أظهرت الدراسة أن مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش التي استهدفت اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن بين عامي 2017 و2019 غطّت معظم أصول سُبُل العيش المستدامة (المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية)، وذلك بمستويات مختلفة من الدعم. وقد تناولت بضعة مشاريع السياسات والمؤسسات والعمليات. وفي إطار النهج القائم على سلسلة القيمة، كانت المشاريع مبعثرة ونُفذَت في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة، وخُصّص الدعم الأكبر لمرحلة الإنتاج في مختلف النُظُم الزراعية.

الأصول البشرية: ركزت المشاريع على بناء القدرات وتنمية المهارات لتحسين الأصول البشرية. وشمل ذلك مجموعة واسعة من المواضيع، منها التدريب على المهارات الحياتية (التواصل، وحل النزاعات، والقيادة، وما إلى ذلك) والتدريب المهني المتخصص في مختلف المهن الزراعية والصناعية والتقنية المنتجة، مثل إنتاج الخضروات، وحفظ المياه، والزراعة المائية، وصناعة الأعلاف، والنجارة، وصنع الأثاث، والمجوهرات، والفسيفساء، والخياطة، وصيانة الهواتف المحمولة، وما إلى ذلك. وشملت المشاريع أيضاً بناء مهارات تنظيم المشاريع (تحليل التكاليف والأرباح، وآليات التسويق، وإدارة المشاريع المالية لمنظمات المجتمع المدني، والمحاسبة، وما إلى ذلك) وتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتبين النتائج أن بناء القدرات حسّن مهارات اللاجئين والأردنيين، ولكنه لم يسهّل حصولهم على وظائف مؤقتة أو دائمة. وكان الأثر المباشر لهذه المشاريع الاستفادة من المساهمة المالية التي غطت الثغرات في الحصول على الاحتياجات الأساسية، ولا سيما الحصول على الغذاء.

الأصول المالية: حاولت معظم البرامج زيادة الأصول المالية بإشراك اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أنشطة النقد مقابل العمل أو النقد مقابل التدريب. وتلقى اللاجئون والمشاركون الأردنيون حوالي 12 إلى 15 ديناراً أردنياً يومياً من أنشطة النقد مقابل العمل، و7 دينارات في المتوسط يومياً لقاء المشاركة في الدورات التدريبية وفي أنشطة بناء القدرات. وفي إطار كليهما، تم أيضاً تغطية المساهمة في الضمان الاجتماعي. وفي بعض المشاريع، قُدمَت المساعدة الغذائية العينية وخدمة النقل. وتراوحت فترة التدريب المدفوعة

2 نوتز، ن.، 2017: دليل لسُبُل العيش للاجئين القائمة على السوق. منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. شبكة السيب. 2017. الحد الأدنى لمعايير الانتعاش الاقتصادي. الطبعة الثالثة.

من عدة أيام إلى عدة أسابيع، حسب موضوع المشروع وطبيعته. وتيسّر الحصول على المنح لعدد قليل من اللاجئين الراغبين في إنشاء مشاريعهم التجارية الصغيرة على نحو رسمي. وكانت إمكانية الحصول على القروض محدودةً أيضاً. وأظهرت النتائج أن طبيعة الأصول المالية لم تساعد اللاجئين على الوصول إلى سوق العمل والحد من اعتمادهم المالي على المعونة الإنسانية. وقد ساعدت هذه المشاريع اللاجئين في تحسين معارفهم في مواضيع مختلفة وسدّ الفجوات الغذائية لأسرهم خلال فترة المشروع.

الأصول المادية: قُدمَت الأصول المادية في شكل أدوات ومعدات للمشاركين في الدورات التدريبية أو في أنشطة النقد مقابل العمل. ومن الأمثلة على الأدوات الموزعة أدوات المطبخ، وأدوات الحلاقة، وآلات الخياطة، وأدوات الحرف اليدوية. وكانت معظم هذه الأدوات تكفي حاجة الأسرة ويمكن أن تغطي إلى حد ما احتياجات أقرب الأقارب. وإلى جانب عدم الحصول على المنح والقروض، لم تكن الأدوات كافية لمساعدة اللاجئين أو المجتمعات المضيفة في بدء مشروع تجاري جديد وإدارته، ولا سيما مشاريع تجهيز الأغذية التي تتطلب دفع كلفة التشغيل للحصول على المواد الأولية العالية الجودة. وفي ما يتعلق بالأصول المادية الزراعية (قنوات الري، والطرق الزراعية)، فقد سلّط المجتمع المضيف الضوء على آثارها الإيجابية وعلى الاستفادة المباشرة منها إذ أتاحت الوصول إلى الأسواق ومياه الري.

الأصول الطبيعية: شارك اللاجئون السوريون والمجتمعات الأردنية المضيفة في مشاريع النقد مقابل العمل من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والكتل المائية وقنوات الري ومواقع إعادة التحريج وحمايتها. وقد أسهم هذان النوعان من المشاريع (حماية الأصول الطبيعية وتوسيعها) مساهمةً مباشرة في تحسين السياق البيئي والزراعي في المناطق المستهدفة. ويتطلب حجم المشاريع تقييماً إضافياً لفهم أثرها الاقتصادي العام.

الأصول الاجتماعية: شملت معظم التدخلات أنشطة مشتركة تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة الأردنية. وقد أدى ذلك إلى تقليل وإزالة التوترات التي نشأت عندما انتقل اللاجئون لأول مرة إلى الأردن. وكان للتماسك الاجتماعي وتهيئة الأوضاع المفيدة للجميع دورٌ فعال في درء مخاطر الحماية عن اللاجئين.

السياسات والمؤسسات والعمليات: لم يقدم سوى عدد قليل من المشاريع المستعرضة الدعم لمختلف الوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ولم يعمل سوى القليل منها على تحسين ظروف العمل. وأتاحت تصاريح العمل الوصول إلى سوق العمل بشكل رسمي من خلال الالتزام بالأنظمة الوطنية وتمكين الهياكل المحلية (مثل التعاونيات الزراعية) من القيام بدورها بشكل أفضل في التخفيف من الآثار السلبية للنزاع السوري وتوفير بيئة تمكينية شاملة.

سلسلة القيمة: لم يُعتبَر نهج سلسلة القيمة نهجاً رئيسياً في نظام السوق لتوفير فرص العمل، وتعزيز كفاءة الإنتاج الزراعي ومشاريع سُبُل العيش الموجهة للاجئين السوريين وللمجتمعات المضيفة الأردنية في ظل حالة مطولة. ومع ذلك، استهدفت بعض المشاريع سلاسل قيمة محددة (الباذنجان والعنب والتفاح)، إلا أن مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش لم تساعد بشكل كبير في دفع سلاسل القيمة هذه أو توجيهها. وينبغي إعطاء الأولوية للبرمجة المصممة خصيصاً لدعم الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة على أساس التحديات الأساسية في أي برامج مستقبلية لكسب سُبُل العيش.

لا يرغب سوى عدد قليل من اللاجئين الذين تمت مقابلتهم في العودة الطوعية إلى محافظة حمص في الوقت الحالي. وكان من الواضح أن معظمهم لا يريدون العودة الآن بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة، وانعدام فرص كسب العيش، والخوف من المجهول، وبسبب فقدان الأقارب والجيران. وعدد قليل جداً من اللاجئين لا يرغبون في العودة حتى لو تحسنت الظروف، لأن النزاع السوري دمر كل ما يملكونه، أو لأن منازلهم تعرضت للهدم والنهب والسرقة، أو يسكنها آخرون. وينطبق الشيء نفسه على الأراضي الزراعية في الوطن وأصولها الأساسية في كسب سبل العيش الزراعية، مثل آبار المياه والمضخات، وقنوات الري الأولية والثانوية، والآلات الزراعية، وما إلى ذلك.

تمهيداً لتوفير سُبُل عيش يستفيد منها اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة لهم في الأردن، ويستفيد منها أيضاً السوريون الذين يقررون العودة طوعاً وبأمان وكرامة إلى محافظة حمص عندما تصبح الظروف مؤاتية، يُنصَح بأن تتضمن برامج سُبُل العيش الزراعية وغير الزراعية الأهداف الاستراتيجية التالية:

- **تسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى برامج التنمية الاقتصادية القائمة على السياق:** هناك اعتراف متزايد بأن التمويل الإنساني الحالي وطبيعة البرامج التي تركز على تنمية المهارات هما غير كافيين أو غير مستدامين في ظل هذه الأزمة التي طال أمدها.

وينبغي أن تستند البرامج إلى نُهُج أكثر توجهاً نحو التنمية لتحسين قدرة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة على الصمود، ولتقليل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية مع مرور الوقت. والإطار القانوني الإيجابي المعتمد من خلال تصاريح عمل تدعم هذا الانتقال. ولا بد من إدماج هذا الإطار القانوني في البرامج من أجل التصدي للتحديات الأساسية في أعلى سلسلة القيمة وفي أسفلها في القطاعات الرئيسية المستهدفة.

- **تحسين آليات التنسيق المنظمة:** ينبغي أن يكون التنسيق بين الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل العيش في إطار خطة الاستجابة الأردنية أكثر تنظيماً لتوحيد الجهود واستكمالها من خلال نهج الإلغاء التدريجي. وتتيح خطة الاستجابة الأردنية بيئةً تمكينية إيجابية لمتابعة التنسيق والتوزيع الشاملين للجهود، مع تجنب الازدواجية في البرامج في المنطقة نفسها. وهذا شرط أساسي لتسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى البرامج الموجهة نحو التنمية.

- **زيادة فرص الحصول على الائتمانات:** لا يتوفر التمويل الكافي الذي يمكّن اللاجئين السوريين من إنشاء مشاريع صغيرة وصغرى. وينبغي دعم مؤسسات التمويل البالغ الصغر لتيسير الوصول إلى الائتمانات حسب الطلب من خلال آليات يمكن أن يستخدمها مختلف المانحين كضمانات.

- **توفير حوافز للشركات لإضفاء الطابع الرسمي على العمل من خلال تطبيق ضريبة تفضيلية مخفّضة:** تفضل العديد من الشركات عدم الإعلان رسمياً عن العمالة السورية لديها لتجنب دفع الضرائب ذات الصلة وصعوبة معالجة المعاملات الورقية. وقد تفرض الحكومة الأردنية ضريبةً تفضيلية مخفّضة على الشركات التي توظف السوريين والأردنيين المعرضين للمخاطر في المناطق النائية. وهذا من شأنه أن يشجع الشركات على الإبلاغ عن العمالة لديها، ودفع ضريبة تفضيلية مخفّضة تغطي الرسوم المتوجبة عليها لوزارة العمل. وينبغي أن يتم ذلك مع مراعاة توزيع العمل بنسبة مقبولة بين اللاجئين السوريين والأردنيين.

- **دعم مؤسسات ومبادرات مطابقة الوظائف:** لا بد من استكمال تنمية المهارات بخدمات التوظيف للمساعدة في تلبية طلبات السوق والاستجابة لها في نهج تصاعدي منظم. ويلعب التحول الرقمي، مثل إنشاء منصات إلكترونية لربط اللاجئين المدربين بالأعمال التجارية، دوراً هاماً في هذا الجانب وينبغي تعزيزه. وينبغي أن يفهم هؤلاء المشاركون المدربون احتياجات السوق وأن يتعرفوا على أفضل الخيارات المتاحة التي تمكّنهم من العمل بشكل مؤقت أو دائم.

- **التأكيد على التدريب أثناء العمل باعتباره شرطاً مسبقاً للنجاح:** يتم دعم تنمية المهارات والشروع في الأعمال التجارية على أفضل وجه عندما يقدم مدرِّبون محترفون التدريب أثناء العمل لضمان معالجة اختناقات السوق بطريقة فعالة. ومن المهم دعم إنشاء مجموعات من الأعمال التجارية لبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز تبادل المعارف. فهذا يضمن نجاح أنشطة تنظيم المشاريع الموجهة نحو السوق في بيئة تمكينية ومؤاتية على مستوى السياسات.

- **إجراء تقييمات الأثر الاقتصادي:** ينبغي إجراء تقييمات للأثر الاقتصادي وتحليل التكاليف والفوائد للمشاريع ذات الميزانية الكبيرة من أجل تحديد الدروس المستفادة وفهم عائد الاستثمار في برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش المنفذة في ظل نزوح طال أمده (عدد الوظائف التي تم استحداثها أو الحفاظ عليها).

- **تعزيز البرامج المراعية للفوارق بين الجنسين:** ينبغي معالجة القيود الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على مشاركة المرأة في فرص سُبُل العيش المتاحة للاجئين السوريين وللمجتمعات الأردنية على حد سواء. وتُشجَّع بشدة الآليات التمكينية التي تيسّر الحصول الآمن على التدريب وتوفّر خدمات رعاية الطفل.

- **إعطاء الأولوية للنهج القطاعي المتصل بالبلد الأصلي:** من المهم في برامج سُبُل العيش في المستقبل تحديد أولويات الاحتياجات السوقية المشتركة بين بلد اللاجئ والبلد المضيف. وهذا يسهّل توفير سُبُل العيش في البلدان المضيفة ويساعد اللاجئين على المشاركة في خطط استعادة سُبُل العيش عندما يقررون العودة طوعاً بأمان وكرامة إلى مناطقهم الأصلية.

المحتويات

شكر وتقدير 3

الرسائل الرئيسية 5

موجز تنفيذي 7

مقدمة 13

01 المنهجية 15

ألف. الأهداف والنهج 16

باء. البيانات الثانوية 16

جيم. البيانات الأولية 17

دال. تحليل البيانات والنتائج 20

هاء. تدابير السرية والحماية 20

02 تحليل برامج الزراعة وسُبُل العيش 21

ألف. وصف البرامج والتدخلات الرئيسية وتحليلها 22

باء. تصور أصحاب المصلحة: مقابلات 26

جيم. تصور المزارعين الأردنيين: نتائج مناقشات مجموعات التركيز 31

دال. تصور اللاجئين السوريين في حمص: مناقشات مجموعات التركيز ونتائج المسح والتحليل 34

03 توصيات السياسات المتعلقة بالزراعة وحلول سُبُل العيش في حالة اللجوء الطويل الأمد 39

قائمة الجداول

الجدول 1. مناقشات مجموعة التركيز: المواقع والتواريخ وعدد المشاركين 18

الجدول 2. عدد المشاريع التي نفذت مختلف الأهداف المعيشية والأمن الغذائي المحددة في إطار خطة الاستجابة الأردنية 23

الجدول 3. وتيرة المخرجات في المشاريع المنفذة 24

الجدول 4. دمج مشاريع سُبُل العيش في أصول سُبُل العيش المستدامة وسلسلة القيمة 25

الجدول 5. مخرجات مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش/الأنشطة المتكاملة في إطار سُبُل العيش المستدامة 27

الجدول 6. مساهمة الأنشطة في تنمية القطاع الزراعي 29

الجدول 7. توصيات بشأن الأنشطة/الإجراءات الجديدة في مشاريع الزراعة وسُبُل العيش كما يراها المزارعون الأردنيون 33

الجدول 8. التغيُّر في أنماط سُبُل العيش خلال 2017-2019 35

الجدول 9. تحديات الزراعة وسُبُل العيش والأمن الغذائي للاجئين السوريين من حمص 36

قائمة الأشكال

الشكل 1. إطار سُبُل العيش المستدامة 16

الشكل 2. توزيع اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية في الأردن والمناطق التي يوجد بها أكبر عدد من اللاجئين السوريين القادمين من حمص (المناطق التي تهم هذه الدراسة) 19

الشكل 3. التوزيع الزوجي للمشاركين في المسح 34

الشكل 4. توزيع مستوى التعليم للمشاركين في المسح 34

الشكل 5. التوزيع العمري للمشاركين في المسح 35

مقدمة

بعد مرور عشر سنوات على النزاع، أدى نزوح اللاجئين السوريين إلى تفاقم العبء والتحديات الاجتماعية والاقتصادية على الأردن. منذ عام 2011، يستضيف الأردن أكثر من 1.3 مليون سوري، يعيش 90 في المائة منهم في المحافظات الشمالية والوسطى (في عمّان بشكل رئيسي)، ويعيش 10 في المائة في مخيمات[3]. ومن هذا المجموع، هناك 661,390 لاجئاً مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020)، منهم 108,194 لاجئاً من حمص[4;5].

وعلى الرغم من الجهود المحلية والدولية الرامية إلى التخفيف من آثار النزاع على اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، فقد أثرت تداعياته تأثيراً شديداً على الأمن الغذائي وسُبُل العيش في المجتمعين. وقد أدى النزوح القسري الذي طال أمده إلى زيادة الضغوط على الخدمات وتضخم الأسعار والبطالة، وبالتالي عمّق مَواطن الضعف لدى اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. ويعيش 78 في المائة من اللاجئين السوريين تحت خط الفقر الأردني، حيث يبلغ متوسط الإنفاق الشهري للفرد 85.5 ديناراً أردنياً. 62 في المائة من السوريين معرضون للديون، ويتكبد معظمهم مصاريف تغطية الإيجار والنفقات الصحية والغذاء، مما يشير إلى أن الديون تتراكم عادة لتلبية الاحتياجات الأساسية[6]. كما سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على ضعف قدرة اللاجئين على الصمود في وجه الصدمات. وفي تقييم أجري مؤخراً، قدر أن 35 في المائة من السوريين الذين حصلوا على وظيفة

3 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2019. خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية. MOPIC، 2019.

4 https://data2.unhcr.org/en/situations/syria

5 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020. المكتب القُطري الأردني.

6 Brown. H., Giordano. N., Maughan. C., and Wadeson. A., 2019. Vulnerability assessment framework – population study 2019. UNHCR, ACF, and ILO.

قبل تفشي جائحة كوفيد-19 فقدوا وظائفهم، مقارنة بنسبة 17 في المائة من الأردنيين[7].

«فهم حلول سُبُل العيش في ظل النزوح القسري الطويل الأمد: حالة لاجئي حمص في الأردن» هي دراسة حالة كجزء من مشروع حول «توجيه الجهود الرامية إلى استعادة سُبُل عيش زراعية مراعية للنزاع لدى اللاجئين السوريين». وقد أُجريت الدراسة نفسها، التي تركز بشكل رئيسي على سُبُل العيش الزراعية، في لبنان خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2020. وستساعد الدراستان، إلى جانب خطة استعادة سُبُل العيش الزراعية التي أُعدت لمحافظة حمص، على فهم أفضل لحلول سُبُل العيش في أزمة اللاجئين الإقليمية الطويلة الأمد. وتُسهم توصيات السياسات المقترحة في إطار دراسة الأردن في توجيه التدخلات الزراعية وسُبُل العيش المستقبلية لصالح المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين. هذه دراسة حالة تجريبية يمكن تكرارها مع لاجئين آخرين لتكييف حلول سُبُل العيش في ظل الأزمات الطويلة الأمد.

الهدف المحدد لهذه الدراسة هو فهم خصائص برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش التي تستهدف لاجئي حمص والمجتمعات المضيفة لهم في الأردن ودراسة مساهمتهم في سُبُل العيش المستدامة للسكان المستهدفين. وستعرض الدراسة سياق المشاريع المنفذة وأهدافها وأنشطتها خلال الفترة 2017-2019 في الأردن. كما ستسلط الضوء على استجابة التدخلات فيما يتعلق بتسهيل العمالة الماهرة وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز سُبُل العيش المستدامة، فضلاً عن مساهمة العمالة الماهرة من لاجئي حمص في التنمية الاقتصادية وسلسلة القيمة المحلية. كما ستسلط الدراسة الضوء على الحواجز التي تحُول دون عودة اللاجئين الطوعية إلى حمص.

<u>من أبرز النقاط التي تناولتها الدراسة</u>

- ما هي طبيعة ونوع أنشطة الأمن الغذائي وسُبُل العيش وأهدافها وأهميتها بالنسبة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة؟
- ما هو دور التدخلات في مجال كسب سبل العيش في تيسير العمالة الماهرة، والحد من انعدام الأمن الغذائي، وتحسين فرص توليد الدخل؟
- كيف عززت برمجة سُبُل كسب العيش الزراعية، باعتبارها أكبر قطاع من حيث تصاريح العمل، سُبُل العيش المستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، مع التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها؟
- ما هي الاختلافات في سُبُل عيش مزارعي حمص بين فترة ما قبل النزاع وأثناء إقامتهم في الأردن؟
- ما هي الحواجز من حيث سُبُل العيش التي تحول دون العودة الطوعية، وكيف أثَّرت جائحة كوفيد-19 على تصور اللاجئين لعودتهم الطوعية؟
- كيف ينظر اللاجئون إلى حواجز سُبُل العيش التي تعوق عودتهم الطوعية إلى حمص، عبر أصول سُبُل العيش الخمسة (المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية)، بالإضافة إلى العمليات والتحديات المؤسسية؟
- ما هي ملاحظات المجتمع الأردني المضيف فيما يتعلق بإدماج تدخلات سُبُل العيش التي تستهدف لاجئي حمص في خطط التنمية الاقتصادية المحلية وتكاملها مع أولويات الحلول الإنمائية المناسبة للسياق؟
- ما هي التوصيات السياساتية لبرامج سُبُل العيش المستقبلية التي قد تمهد الطريق للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة التي تعود بالمنفعة على المجتمع المضيف الأردني واللاجئين السوريين على المدى الطويل؟

7 منظمة العمل الدولة، 2020. أثر جائحة فيروس كوفيد-19 على اللاجئين السّوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان والأردن.

01

المنهجية

ألف. الأهداف والنهج

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو فهم خصائص برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش التي تستهدف لاجئي حمص والمجتمعات المضيفة لهم في الأردن ودراسة مساهمتهم في سُبُل العيش المستدامة للسكان المستهدفين. وستعرض الدراسة سياق المشاريع المنفذة وأهدافها وأنشطتها خلال الفترة 2017-2019 في الأردن. وأبرزت الدراسة أيضاً استجابة التدخلات من حيث تيسير العمالة الماهرة، والحد من انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز سُبُل العيش المستدامة. وساعد تحليل الدراسة على تحديد التحديات التي تواجهها المشاريع والدروس المستفادة منها، واقتراح توصيات لمشاريع مستقبلية تدعم سُبُل العيش المستدامة التي تستهدف اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء في ظل أزمة طويلة الأمد. وفي الأردن، استندت المنهجية إلى نهج متعدد الأساليب لجمع البيانات الأولية والثانوية وتحليلها. وتمزج هذه المنهجية أدوات جمع البيانات الكمية (المسح) والنوعية (مقابلات المخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز). ومع التركيز على البيانات الأولية والثانوية على حد سواء، أتاحت المنهجية المعتمدة تثليث النتائج وزيادة موثوقيتها واتساقها. وتم التحقق من نتائج الدراسة من خلال اجتماع تشاوري افتراضي عقد في كانون الثاني/يناير 2021 مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين نفذوا تدخلات الأمن الغذائي وسُبُل كسب العيش.

باء. البيانات الثانوية

جمعت بيانات المراجعة الثانوية من الدراسات والتقييمات وتقارير التقييم ووثائق المشاريع والبوابات الإلكترونية المتاحة، بما في ذلك صفحة خطة الاستجابة الأردنية على الإنترنت. وتم تقديم مختلف مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش والتدخلات التي تستهدف اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن خلال الفترة 2017-2019 في إطار تحليلي للتحقق من اندماجهم في إطار سُبُل العيش المستدامة من حيث الحد من سياق الضعف ومستوى

الشكل 1. إطار سُبُل العيش المستدامة

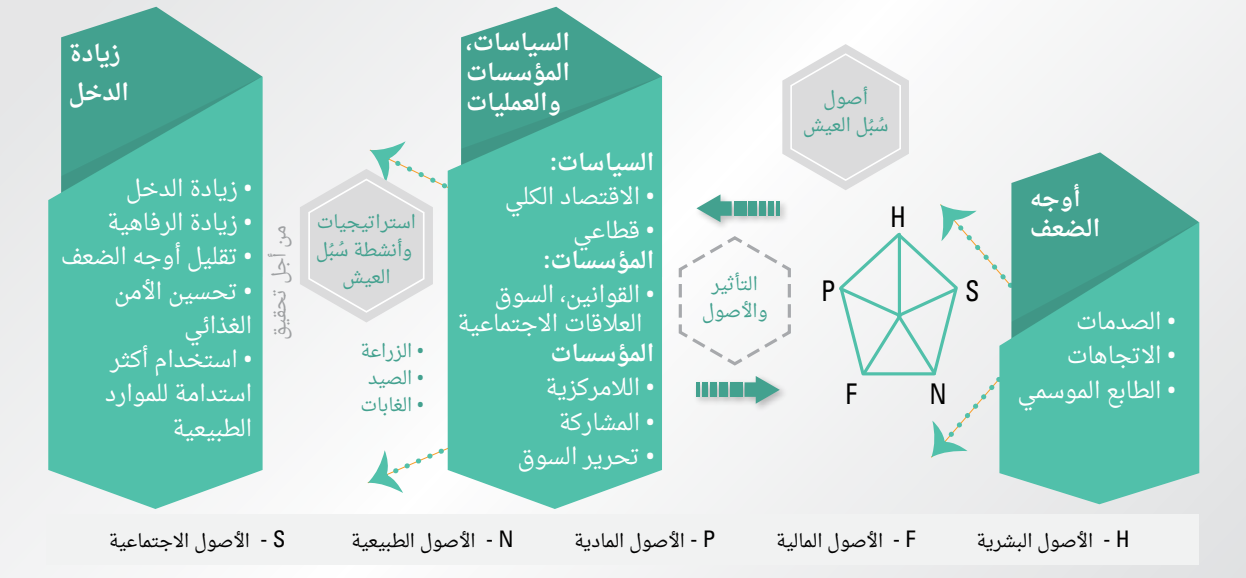

المصدر: Department for International Development (DFID) 1999. Sustainable Livelihoods Guidance. Sheets. Available at https://www.ennonline.net/attachments/871/dfid-sustainable-livelihoods-guidance-sheet-section1.pdf.

مساهمتهم في تحسين أصول سُبُل العيش، وتهيئة بيئة تمكينية من خلال تحويل الهياكل والإجراءات (الشكل 1). وتحققت من قائمة مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المشاركة في الفرق العاملة المعنية. وقد اعتمد إطار سُبُل العيش المستدامة نظراً لطول طبيعة الأزمة، التي تتطلب آلية منظمة ومتدرجة ذات طبيعة إنسانية للتوصل إلى حلول إنمائية متناسبة مع السياق وحلول أكثر استدامة. وأصول سُبُل العيش هي الأصول التي يحتاجها الناس للتأثير على السياسات والمؤسسات والعمليات التي يمكن أن تنفذ استراتيجيات وأنشطة سُبُل العيش من أجل تحقيق نتائج إيجابية لكسب الرزق، بما في ذلك زيادة الدخل، وتحسين الرفاه، والحد من أوجه الضعف، وتحسين الأمن الغذائي، وزيادة استدامة استخدام قاعدة الموارد الطبيعية.

تمت دراسة المشاريع المدرجة من منظور سلسلة القيمة التي يحركها السوق، لفهم سلاسل القيمة التي تمت تغطيتها، والحلقات التي استهدفتها هذه السلاسل، وكيف عمل أصحاب المصلحة المختلفون معاً عبر سلاسل القيمة هذه لتحسين الأمن الغذائي وزيادة فرص العمل للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

جيم. البيانات الأولية

وقد اعتمد جمع البيانات الأولية على الأساليب الكمية والنوعية المشتركة لتحقيق أهداف الدراسة. وكانت الأدوات المستخدمة هي (أ) المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين العاملين في مجال الأمن الغذائي وفي برامج سُبُل كسب العيش؛ (ب) مناقشات جماعية مركّزة مع اللاجئين السوريين من حمص والمزارعين الأردنيين؛ (ج) مسح للاجئي حمص؛ و(د) الملاحظات الميدانية. جُمعت البيانات الأولية من مواقع في الأردن حيث تم تنفيذ مشاريع كبيرة للأمن الغذائي والزراعة وسُبُل العيش خلال الفترة 2017-2019، وبعضها لا يزال جارياً في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، غطت الدراسة محافظات عمّان والزرقاء وإربد والمفرق التي تضم أكبر عدد للاجئي حمص، وفقاً لبيانات مفوضية شؤون اللاجئين الأخيرة. وعلى الرغم من أن مخيم الأزرق للاجئين يضم حوالي 8 في المائة من جميع لاجئي حمص في الأردن، إلا أن الدراسة لم تشمله بسبب القيود الأمنية. فيما يلي وصف مفصل للتصميم والتنظيم والأدوات المستخدمة لكل أسلوب.

1. مقابلات المخبرين الرئيسيين

أُجريت مقابلات مع 21 مخبراً من أصحاب المصلحة الذين نفذوا أكبر برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش في الأردن. ووُزعت المقابلات على النحو التالي:

- **المنظمات العامة:** وزارة الزراعة؛ المركز الوطني للبحوث الزراعية؛ وزارة العمل؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ ومؤسسة التدريب المهني.
- **منظمات الأمم المتحدة:** برنامج الأغذية العالمي؛ منظمة الأغذية والزراعة؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة العمل الدولية.
- **المنظمات غير الحكومية الدولية:** كاريتاس الأردن؛ «كير» الأردن(CARE)؛ وكالة التعاون التقني والتنمية؛ ولجنة الإنقاذ الدولية.
- **المنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية:** الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية؛ المنظمة الخيرية الأردنية الهاشمية؛ التحالف الوطني لمكافحة الجوع وسوء التغذية؛ مؤسسة نور الحسين؛ مؤسسة نهر الأردن؛ جمعية خرجة الخيرية؛ وتعاونية شرق المفرق.

وتم توجيه المقابلات من خلال استبيان شبه منظم ركّز على تصور أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين لإدماج تدخلات سُبُل العيش التي تستهدف اللاجئين السوريين، ولا سيما لاجئي حمص، في التنمية الاقتصادية المحلية. كما استكشف الاستبيان تكامل التدخلات مع الأولويات المستندة إلى السياق واحتياجات المستفيدين منها، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية وتطوير سلسلة القيمة، ودورها في تعزيز الاستدامة، والتحديات والدروس المستفادة من التدخلات والتوصيات المتعلقة بالسياسات التي يمكن أن تسترشد بها أي برامج مستقبلية معنية بسُبُل العيش.

وأُجريت 17 مقابلة من المقابلات مع المخبرين الرئيسيين وجهاً لوجه، في حين أُجريت المقابلات الأربع الأخرى عن طريق الهاتف بسبب تدابير الإغلاق المتّصلة بجائحة كوفيد-19.

2. مناقشات مجموعات التركيز

وقد أُجريت ثماني مناقشات جماعية مركزة بين تموز/يوليو وآب/أغسطس 2020، أربعة منها مع لاجئي حمص، والأربعة الأخرى مع أفراد المجتمع المضيف (الجدول 1).

وسهلت الاستبيانات شبه المنظمة مناقشات فريق التركيز. وكان الهدف من المناقشات مع اللاجئين السوريين هو فهم تأثير مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش على تحسين فرص حصولهم على الغذاء والدخل والعمل الطويل الأجل، وأصول سُبُل العيش. وركزت المناقشات أيضاً على أهمية سلاسل القيمة المستهدفة في جميع المشاريع الزراعية، بالنسبة للسياق الزراعي في الجمهورية العربية السورية، وقد ساعد ذلك على استيعاب تصورات اللاجئين للتحديات التي تعيق عودتهم الطوعية إلى بلادهم، بما في ذلك سُبُل العيش والتحديات المؤسسية.

وكان الهدف من مناقشات مجموعة التركيز مع المزارعين الأردنيين هو فهم تصوراتهم لمساهمة التدخلات في التنمية الاقتصادية المحلية، ونتائج المشاريع، والتحديات والتوصيات، ومشاريع التكامل مع أولويات التنمية الزراعية القائمة على السياق، وكيف تعمل المهارات الزراعية للاجئين في حمص على تطوير سلاسل القيمة المحلية. وقد أُعطيت الأولوية لدراسة حالة المزارعين على أساس انتشار تصاريح العمل الصادرة في القطاع الزراعي. وكان من المهم معرفة ما إذا كانت التدخلات في سُبُل العيش الزراعية، مقترنة ببيئة تنظيمية تمكينية، تساعد على تطوير سلاسل القيمة في سياق الأزمات الطويلة الأمد.

وشملت كل مناقشة من مناقشات فريق التركيز ما لا يقل عن خمسة مشاركين. وتم تنسيق اختيار الموقع والمشاركين، مع أصحاب المصلحة والمؤسسات العاملة في قطاعي الأمن الغذائي وسُبُل العيش في المحافظات. وأدار المناقشات خبير استشاري، يرافقه مدون ملاحظات.

3. مسح للاجئي حمص

استناداً إلى بيانات المفوضية، هناك 661,390 لاجئاً سورياً مسجلاً في الأردن (حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020)[8]. ويمثل القادمون من حمص (16.2 في المائة) ثاني أكبر عدد من اللاجئين السوريين في الأردن بعد اللاجئين القادمين من درعا (39.9 في المائة). والمحافظات/المخيمات الأردنية التي يوجد بها أكبر عدد من اللاجئين السوريين القادمين من حمص (105,998) هي عمّان (33 في المائة)؛ والمفرق (28 في المائة)؛ والزرقاء (10 في المائة)؛ ومخيم الأزرق (9 في المائة)؛ وإربد (8 في المائة) (الشكل 2).

الجدول 1. مناقشات مجموعة التركيز: المواقع والتواريخ وعدد المشاركين

الموقع	اللاجئون السوريون		المزارعون الأردنيون	
	التاريخ/2020	عدد المشاركين	التاريخ/2020	عدد المشاركين
عمّان (مأوى اللاجئ أحمد تيرمان/اتحاد المزارعين الأردنيين)	18 آب/أغسطس	6	24 آب/أغسطس	6
الزرقاء (جمعية عرفان الخيرية)	12 آب/أغسطس	6	12 آب/أغسطس	6
إربد (جمعية تعاونية الرمان)	13 آب/أغسطس	7	13 آب/أغسطس	6
المفرق (تعاونية شرق المفرق)	30 تموز/يوليو	6	10 آب/أغسطس	5
مجموع عدد المشاركين		25		23

8 سوريون مسجلون في الأردن، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria.

الشكل 2. توزيع اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية في الأردن والمناطق التي يوجد بها أكبر عدد من اللاجئين السوريين القادمين من حمص (المناطق التي تهم هذه الدراسة)

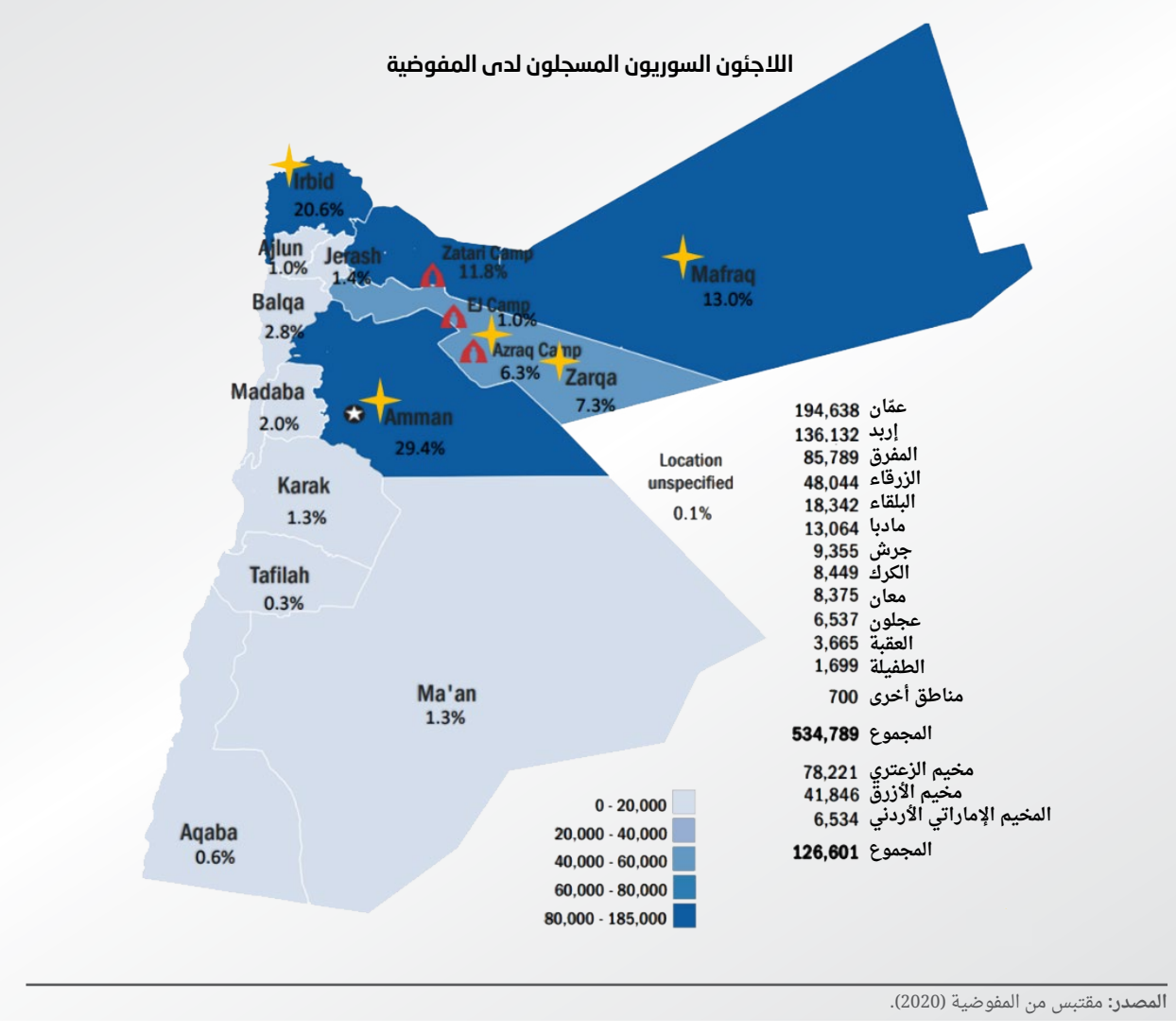

المصدر: مقتبس من المفوضية (2020).

واتبعت عملية أخذ عينات المسح مزيجاً من الحصص وأخذ العينات الهادف لاختيار لاجئي حمص الذين شاركوا في مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش في المناطق المذكورة أعلاه. وقد استطلع الفريق الميداني آراء 80 من المجيبين الذين اعتبروا ممثلين بسبب تشبع البيانات والقيود المفروضة على الحركة بموجب تدابير الاغلاق بسبب جائحة كوفيد-19. وتم توزيع عينة المسح بالتنسيق مع المنفذين المحليين الذين ساعدوا فريق الدراسة في الوصول إلى اللاجئين الذين شاركوا في أنشطة الأمن الغذائي وسُبُل العيش خلال 2017-2019 في مختلف المحافظات. وجمع استبيان المسح بيانات عن الملامح الاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين، وتأثير أنشطة المشاريع التي شاركوا فيها، والتحديات التقنية والمؤسسية التي واجهوها في قطاع الزراعة في الجمهورية العربية السورية، وتصورهم لسُبُل العيش والحواجز المؤسسية للعودة الطوعية إلى بلادهم.

4. الملاحظات الميدانية

أُخذت الملاحظات الميدانية خلال جميع الزيارات لجمع البيانات الأولية.

دال. تحليل البيانات والنتائج

شملت تقنيات تحليل بيانات المسح والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز ما يلي:

- تصنيف المعلومات المتعلقة بنتائج الاستعراض الثانوي.
- تحليل محتوى نتائج المقابلات مع المخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز.
- تحليل نتائج المسح.
- تقييم أهداف المشروع وأثره على أساس التثليث لبيانات الاستعراض الأولي والثانوي.
- توثيق النتائج.

ساعد تحليل بيانات المراجعة الأولية والثانوية في اقتراح توصيات سياسية لأي برامج مستقبلية معنية بسُبُل العيش من شأنها أن تساعد في تمهيد الطريق للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة التي تعود بالنفع على السوريين والأردنيين على المدى الطويل.

هاء. تدابير السرية والحماية

جميع البيانات التي تم جمعها لهذه الدراسة كانت خاضعة للتدابير الخصوصية والسرية الصارمة. ومن ثم، طبق فريق الدراسة التدابير التالية:

- الحفاظ على أهداف هذه الدراسة والالتزام بها.
- الحفاظ على سرية البيانات من خلال مشاركتها مع الإسكوا فقط، ما لم تقدم الإسكوا موافقة خطية تقضي بخلاف ذلك.
- الكشف لفريق الدراسة عن البيانات الضرورية فقط للوصول إلى نتائج فعالة.
- الحفاظ على نفس التدابير المذكورة أعلاه بعد الانتهاء من الدراسة.

02

تحليل برامج الزراعة وسُبُل العيش

ألف. وصف البرامج والتدخلات الرئيسية وتحليلها

بعد مرور عشر سنوات على النزاع، لا يزال الأردن يستضيف أكثر من 1.3 مليون لاجئ سوري (منهم 661,390 مسجلين لدى المفوضية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020)، ويعيش 90 في المائة منهم بين المجتمعات المضيفة في المحافظات الشمالية والوسطى، و10 في المائة في المخيمات. وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية وندرة الموارد في الأردن، حافظت دولة الأردن على التزامها وتضامنها مع اللاجئين السوريين، حيث وفرت لهم السلامة والحماية والصحة والتعليم وسُبُل العيش والخدمات العامة. وقد أوجدت الحكومة الأردنية بيئة مواتية لوصول اللاجئين إلى سوق العمل عن طريق تيسير حصولهم على تصاريح العمل الرسمية التي تمنحهم حرية التنقل والاندماج الاقتصادي المؤقت. ومع ذلك، ومع الطبيعة المطولة لأزمة اللاجئين السوريين، تواجه الحكومة تحديات في تحسين اقتصادها، والحفاظ على الأمن، وتوفير نفس نوعية الخدمات للاجئين السوريين والأردنيين الضعفاء على حد سواء.

ومن ثم، وللتخفيف من أثر النزاع، تم إنشاء منصة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية في عام 2014 لتنسيق وتوجيه وتوفير الرقابة على تصميم خطة الاستجابة الأردنية وتنفيذها ورصدها. ويرأس اللجنة وزير التخطيط والتعاون الدولي وتدعمها أمانة عامة مكرسة لها. وفي كل إطار للتخطيط والتنسيق، يجمع المجلس ممثلين رفيعي المستوى للحكومة، ومجتمع المانحين، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية. ويتم تنسيق قطاعي الأمن الغذائي وسُبُل العيش في إطار خطة الاستجابة الأردنية من خلال مجموعات العمل المعنية بالأمن الغذائي وسُبُل العيش، والتي تعد منتدى مهماً لتبادل المعلومات، وإصدار رسائل الدعوة المشتركة القائمة على القطاعات، وتقديم التحليل والاستجابات السريعة للتغييرات في السياسات، فضلاً عن توفير منصة لمناقشة التطورات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية داخل القطاعات. ويمثل المشاركون في الفريق العامل مجموعة من الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي وسُبُل كسب العيش، بما في ذلك حكومة الأردن؛ ومنظمات الأمم المتحدة؛ والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومؤسسات التمويل الأصغر.

وتعالج خطة الاستجابة الأردنية للفترة 2017-2019 (السنوات ذات الصلة بهذه الدراسة) احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات والمؤسسات الأردنية المتضررة من النزاع ونقاط ضعفهم[9]. وتتألف الخطة من ثلاثة عناصر رئيسية و12 قطاعاً؛ وينصب التركيز بشكل أساسي على قطاعي الأمن الغذائي وسُبُل العيش.

بلغت الميزانية الإجمالية لخطة الاستجابة الأردنية للفترة 2017-2019 حوالي 5.4 مليار دينار، تم تخصيص 3 في المائة منها لقطاع سُبُل العيش و8 في المائة لقطاع الأمن الغذائي، أما بقية الميزانية فتخصص بشكل رئيسي للتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. الهدف العام هو تعزيز سُبُل العيش المستدامة وخلق فرص اقتصادية للمجتمعات المضيفة الأردنية واللاجئين السوريين، وتعزيز القدرات المؤسسية. ومن ناحية أخرى، يتمثل الهدف العام الرئيسي لقطاع الأمن الغذائي في تعزيز وضع الأمن الغذائي للمجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين في الأردن. وأشير إلى أن الزراعة، بوصفها مصدراً لكسب الرزق، تعززت في إطار القطاعين، مع اختلاف الأهداف والأبعاد.

وخلال الفترة 2017-2019، تم تنفيذ حوالي 135 مشروعاً متعلقاً بسُبُل العيش والأمن الغذائي في منطقة الدراسة التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وقد نفذت هذه المشاريع 113 منظمة وطنية (منظمات غير حكومية، وجمعيات محلية، ووزارات أردنية) ومنظمات دولية (منظمات غير حكومية دولية والأمم المتحدة). ومن المهم ملاحظة أن بعض هذه المشاريع لا تزال جارية.

ووزعت المنظمات المنفذة على النحو التالي: أربع وزارات؛ خمس منظمات تابعة للأمم المتحدة؛ ثلاث مؤسسات حكومية؛ ثماني بلديات؛ 40 منظمة غير حكومية دولية؛ 31 منظمة وطنية غير حكومية؛ سبع تعاونيات؛ ستة مراكز تدريب؛ جامعة واحدة وثماني مؤسسات أخرى.

وناشدت المنظمات المنفذة خطة الاستجابة الأردنية باختيار أهداف مطابقة لتدخلاتها المزمعة. وتضمن برنامج خطة الاستجابة الأردنية للفترة 2017-2019 تسعة أهداف و73 نتيجة/مخرجات تتعلق بسُبُل العيش ومشاريع الأمن الغذائي، تدخل منفذوها بدرجات متفاوتة.

9 خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2017-2019. https://andp.unescwa.org/ar/plans/1150.

وفي المجموع هناك 45 مشروعاً يرمي إلى «زيادة فرص الحصول على عمل رسمي يفي بمعايير العمل اللائق والحماية»، وهذا يعكس اهتمام المنظمات بدعم مبادرة الحكومة الرامية إلى تيسير تهيئة بيئة تمكينية شاملة للعمالة. وركز 24 مشروعاً على «زيادة الدعم المقدم إلى أصحاب المشاريع لتطوير نطاق الأعمال التجارية التي تحركها السوق في إطار بيئة تمكينية محسنة». ويكمل كلا الهدفين الآخر بتهيئة البيئة التمكينية وتوسيع فرص السوق. وكان التركيز أقل على الأهداف الرامية إلى «تعزيز التنمية المستدامة والنمو الطويل الأجل من خلال زيادة قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية» و«تعزيز المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية»، مما يعكس اهتمام المنظمات المنفذة بدعم المستفيدين المباشرين في الوصول إلى الاحتياجات الغذائية الأساسية (قطاع الأمن الغذائي) وتوليد الدخل (قطاع كسب العيش)، بدلاً من دعم المؤسسات التي تدير العمليات، القواعد والأنظمة على المستوى الوطني.

ويبين الجدول 2 عدد المشاريع التي اعتمدت مختلف الأهداف المعيشية والأمن الغذائي في إطار خطة الاستجابة الأردنية:

وفيما يتعلق بالنواتج المدرجة في القائمة، يبين الجدول 3 تواتر النواتج البالغ عددها 14 والتي تحققت من 135 مشروعاً لكسب الرزق والأمن الغذائي. وذكرت المنظمات المنفذة أن المشاريع أسفرت عن تطوير شبكات مطابقة؛ مما وفر نُظُم لإدارة الحالات والتوجيه والتدريب؛ ودعم أنشطة تنمية المهارات وتوليد الدخل على نطاق صغير؛ وقُدِّم دعم مالي للتعليم. ويغطي هذا أساساً الأصول البشرية والمالية، تبعاً لطرائق الدعم التي يمكن أن تكون من خلال النقد مقابل العمل أو النقد لأغراض التدريب. وأدرجت المنظمات نحو 800 نشاط لتحقيق النواتج الرئيسية. وكانت الأنشطة متشابهة أحياناً بين مختلف المشاريع في إطار نفس الناتج ولكنها مختلفة من حيث الحجم والتغطية والإطار الزمني (قصير مقابل طويل الأجل).

ومن بين 135 مشروعاً، نفذت المنظمات غير الحكومية الدولية 88 مشروعاً (65 في المائة) وتعاونت مع شركاء محليين في 58 مشروعاً من هذه المشاريع. ونفذت المنظمات غير الحكومية الوطنية 36 مشروعاً (27 في المائة) وتعاونت أيضاً مع شركاء محليين آخرين. وأخيراً، نفذت منظمات الأمم المتحدة 11 مشروعاً (8 في المائة) بشكل مباشر وتعاونت أيضاً مع الشركاء المحليين للوصول إلى المستفيدين.

الجدول 2. عدد المشاريع التي نفذت مختلف الأهداف المعيشية والأمن الغذائي المحددة في إطار خطة الاستجابة الأردنية

عدد المشاريع	الأهداف الاستراتيجية
45	زيادة فرص الحصول على فرص العمل الرسمية التي تفي بمعايير العمل اللائق والحماية
24	زيادة الدعم المقدم إلى أصحاب المشاريع لتطوير نطاق الأعمال التجارية التي تحركها السوق في إطار بيئة تمكينية محسنة
22	زيادة قدرة الرجال والنساء على تطوير أنشطة مستدامة موجهة نحو السوق في إطار بيئة سياسات تمكينية
20	تحسين تدابير الاعتماد على الذات على المدى القصير لتعزيز فرص الحصول على الدخل تمهيداً للفرص الاقتصادية الطويلة الأجل
11	تحسين تدابير الاعتماد على الذات على المدى القصير لتعزيز الحماية والكرامة الإنسانية والتماسك الاجتماعي تمهيداً للفرص الاقتصادية الطويلة الأجل
6	تحسين توافر الغذاء الجيد والحصول عليه والاستفادة منه للنساء والفتيات والفتيان والرجال المعرضين للخطر والمتضررين من الأزمة السورية
5	زيادة توليد الدخل وفرص العمل للرجال والنساء الأردنيين الضعفاء، مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة
1	تعزيز التنمية المستدامة والنمو الطويل الأجل من خلال زيادة قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية
1	تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية التشاركية

الجدول 3. وتيرة المخرجات في المشاريع المنفذة

الوتيرة	نواتج
20	تطوير شبكات ومواد وقواعد بيانات واستشارات ونُظُم إدارة الحالات المطابقة
17	دعم الأنشطة الاقتصادية الفردية الصغيرة الحجم (المنزلية)
16	تنفيذ التدريب المهني والتدريب على مهارات التوظيف والبرمجة الشاملة
12	التدريب والتوجيه والتعليم
12	التدريب والتوجيه والتدريب على المهارات والتعليم وخطة التخرج والإحالة
11	تنفيذ فرص الاعتماد على الذات على المدى القصير، وضمان الحماية وظروف العمل اللائقة
11	المطابقة والتدريب والإعانات
11	التدريب على العمل والمهن الحرة. تعزيز الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
8	تحديد الفئات المستهدفة، عبر تقييمات السوق والتقييمات الاجتماعية والاقتصادية
7	تقييم الثغرات في تقديم الخدمات وتحديد واختيار الطرق المناسبة لخلق فرص الاعتماد على الذات على المدى القصير
7	تطوير العمل الحرفي
6	تحديد الفئات المستهدفة، عبر تقييمات السوق والتقييمات الاجتماعية والاقتصادية
6	الحصول على فرص اقتصادية مستدامة (المهن الحرة والعمل بأجر)
6	توفير فرص العمل اللائق

وتراوحت مدة المشاريع بين شهر واحد و36 شهراً. وبلغ متوسط فترة التنفيذ للمشاريع البالغ عددها 135 مشروعاً 15 شهراً، بمتوسط ميزانية يعادل 1.7 مليار دينار أردني. وفي المتوسط، شملت المشاريع أيضاً اللاجئين السوريين (48 في المائة) وأفراد المجتمع المضيف الأردني (52 في المائة). وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من اللاجئين في محافظات الدراسة كانوا من المزارعين الذين نزحوا من المناطق الزراعية، إلا أن 21 مشروعاً فقط استهدف القطاع الزراعي في عمّان وإربد والمفرق والزرقاء. وبلغت الميزانية الإجمالية للتدخلات الزراعية خلال الفترة 2017-2019 ما يعادل 10.7 مليون دينار أردني. وركزت المشاريع الزراعية على دعم تنظيم المشاريع، وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة، والحصول على العمالة الرسمية، والحصول على النقد مقابل فرص العمل، بالإضافة إلى توفير تنمية المهارات في إطار العديد من سلاسل القيمة الزراعية. وشملت تنمية المهارات من خلال التدريبات إنتاج الخضروات على نطاق صغير، والسماد العضوي، وتجهيز الأغذية، وتسويق فائض الخضروات، والبيوت المحمية، وتركيب نظام الري، وإجراء تحليل تشاركي لسلسلة القيمة، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بالأصول، قدمت مدخلات زراعية في بعض المشاريع وتم تدريب المشاركين على استخدامها. وفي بعض الحالات، تلقت التعاونيات الزراعية دعماً مالياً واستهدفت أيضاً من خلال برامج محددة لبناء القدرات.

ويلخص الجدول 4 تدخلات مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش وارتباطها بالأصول الخمسة في إطار سُبُل العيش المستدامة وسلاسل القيمة.

الجدول 4. دمج مشاريع سُبُل العيش في أصول سُبُل العيش المستدامة وسلسلة القيمة

	اجتماعي	بشري	طبيعي	مادي	مالي	سلسلة الإمداد
النسبة المئوية لـ 135 مشروعاً للأمن الغذائي وسُبُل العيش تم تحليلها في إطار سُبُل العيش المستدامة	36	94	6	33	59	32
النسبة المئوية لـ 21 مشروعاً متعلقاً بالزراعة تم تحليلها في إطار سُبُل العيش المستدامة	33	95	24	57	86	52
خصائص التدخل للمشاريع الزراعية	تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة الأردنية؛ التواصل بين مختلف الجمعيات /أصحاب المصلحة؛ دعم التعاونيات.	دورات تدريبية؛ تدريب مهني؛ برامج نقل المعرفة والمهارات؛ التدريب المهني والتدريب الوظيفي؛ بناء القدرات.	إعادة التحريج والإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية.	توزيع الأصول؛ إعادة تأهيل الطرق الريفية؛ بناء تراسات التربة؛ تركيب نظام الري، الخ.	الحوافز المالية (النقد مقابل العمل، النقد مقابل التدريب)؛ تيسير الوصول إلى الأسواق؛ توزيع المنح للشركات الصغيرة والشركات المنزلية.	سلاسل القيمة المدفوعة بالسوق – الدعم المقدم على مستوى الإنتاج والتعبئة والتغليف. مثال على سلاسل القيمة المستهدفة: الباذنجان والعنب والتفاح والفلفل والأعشاب، بالإضافة إلى منتجات الألبان.

شملت مشاريع سُبُل العيش والأمن الغذائي التي نفذت بين عامي 2017 و2019 في الأردن جميع أصول سُبُل العيش المستدامة بمستويات دعم مختلفة. وتحظى **الأصول البشرية** بالمركز الأول من حيث الدعم، حيث يستهدف نحو 95 في المائة من المشاريع هذا الجانب. ويعكس ذلك التركيز العام على بناء القدرات باستخدام طريقة النقد مقابل التدريب. وهو نوع من تعويض مالي على شكل حوافز رامية إلى تغطية الفجوات الغذائية للأسر المعيشية أو زيادة الدخل من خلال تحسين مهارات المشاركين ومعارفهم، مما سيزيد في نهاية المطاف من فرصهم في العثور على وظائف أو المغامرة في أعمال تجارية جديدة. كما أن زيادة فرص الحصول على الغذاء على المدى القصير هي أيضاً نتاج مباشر يتعلق بتحسين الأصول البشرية في إطار برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش المنفذة في سياق النزوح القسري الطويل الأمد في الأردن. ويلي الأصول البشرية **الأصول المالية** التي استهدفتها نسبة 59 في المائة من مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش و86 في المائة من المشاريع الزراعية، حيث قدمت حوافز مالية في شكل نقد أو منح. وكانت الأموال النقدية مرتبطة بتحسين

الأصول البشرية، واستخدمها اللاجئون والمجتمعات المضيفة لتغطية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والصحة والتعليم. وقدمت المنح إلى الشركات الصغيرة والشركات الناشئة والشركات المنزلية. ويجري في وقت لاحق استكشاف كفاءة المنح في إطار استعراض البيانات الأولي.

واستهدفت **الأصول الاجتماعية** 36 في المائة من مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش و33 في المائة من المشاريع المتصلة بالزراعة. نفذت معظم المشاريع نسبة 50/50 أردنية إلى سورية لزيادة التماسك الاجتماعي وتعزيز بيئة للتواصل بين المجتمعين. وقد وفرت الأصول المادية، التي استهدفتها 33 في المائة من مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش و57 في المائة من المشاريع الزراعية، مجموعة أدوات تكمل الأصول المالية والبشرية.

وتلقى المشاركون في التدريب أدوات لمساعدتهم في أعمالهم أو في أنشطتهم المنزلية (الزراعة، وتجهيز الأغذية، وما إلى ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار المشاريع المتصلة بالزراعة، كانت الأصول المادية قائمة على المجتمع المحلي، وشملت أساساً إصلاح الطرق الزراعية، وتركيب قنوات الري، وبناء تدابير لحفظ التربة وحفر الصهاريج. والهدف هو تحسين الإنتاج في الزراعة المروية أو توسيع مساحة المحاصيل. وتشمل الأصول الطبيعية، التي تستهدفها 6 في المائة من مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش، و24 في المائة من المشاريع الزراعية، إعادة التحريج والإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية. والهدف هو أن يكمل ذلك الأصول البشرية والمالية من خلال النقد مقابل التدريب أو النقد مقابل العمل. واستهدفت 17 في المائة من مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش و52 في المائة من المشاريع الزراعية سلاسل القيمة. وركزت التدخلات المتصلة بسلاسل القيمة على تحسين ممارسات الإنتاج وتجهيزه وتعبئته، مع تركيز بعضها على التسويق لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق العادلة. وقد أجرت عدة مشاريع ذات صلة بسلسلة القيمة دراسة خط الأساس في مرحلة التأسيس لتحليل الفجوات والاحتياجات للقطاع والمستفيدين. وبشكل عام، استهدفت معظم المشاريع ما لا يقل عن أصلين من أصول سُبُل العيش المستدامة. غير أن المناقشات مع مختلف منفذي المشاريع كشفت أن تصميم التدخلات واختيار الأنشطة لم يأخذا في الاعتبار مباشرة إدماج أصول سُبُل العيش المستدامة؛ بل ركزت على أهداف خطة الاستجابة الأردنية واحتياجات المستفيدين في المنطقة. وذلك على أساس أن خطة الاستجابة الأردنية أخذت في الاعتبار الاحتياجات الشاملة لقطاعات الأمن الغذائي وسُبُل العيش، وغطت أصول سُبُل العيش الأساسية اللازمة لتهيئة بيئة مواتية جيدة.

باء. تصور أصحاب المصلحة: مقابلات المخبرين الرئيسيين

الهدف من مقابلات المخبرين الرئيسيين هو فهم تصور أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين لإدماج الأمن الغذائي وتدخلات سُبُل العيش التي تستهدف اللاجئين السوريين (لاجئي حمص تحديداً) في التنمية الاقتصادية المحلية؛ وتكاملها مع الأولويات المستندة إلى السياق؛ ومساهمة المشاريع في التنمية الاقتصادية؛ وارتباط المشاريع بتطوير سلسلة القيمة؛ ودور التدخلات في تعزيز الاستدامة؛ والتحديات والدروس المستفادة من التدخلات؛ وتوصيات للتدخلات المستقبلية.

1. مستوى المشاركة في أنشطة سُبُل العيش والأمن الغذائي

تشارك جميع المنظمات التي تمت مقابلتها إما بشكل مباشر أو غير مباشر في خطة الاستجابة الأردنية. وتنقسم إلى مجموعتين:

أ. **المنفذون الرئيسيون**، الذين يشملون المنظمات/المؤسسات الدولية والوطنية التي تقرر أهداف ونواتج خطة الاستجابة الأردنية التي يريدون العمل عليها. ويستند الاختيار إلى ولاياتهم واهتمامهم وخبرتهم مع السكان المستهدفين في الأردن. وعادة ما يعمل المنفذون الرئيسيون إما مباشرة مع المستفيدين على أرض الواقع و/أو ينفذون مشاريعهم من خلال المنظمات المحلية ومقدمي الخدمات في مختلف المناطق. والمنفذون الرئيسيون هم وكلاء التعاقد مع المانحين؛

ب. **يقصد بمقدمي الخدمات** المنظمات المحلية/المؤسسات التي تعمل مباشرة مع المستفيدين وتنفذ المشاريع التي تم تعيينها من قِبل المنفذين الرئيسيين. وعادة ما يكونوا من المتعاقدين الفرعيين غير المسؤولين عن إنجازات المشاريع (أمام المانحين). وهم يخططون للأنشطة ذات الصلة مع المنفذين الرئيسيين.

ووفقاً للمنظمات التي أُجريت معها مقابلات، لا يكون لمقدمي الخدمات دور هام في تصميم تدخلات المشاريع وأنشطتها، لأن دورهم يقتصر على تنفيذ الأنشطة مع المستفيدين. ومن ناحية أخرى، تشارك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، بل وحتى المنظمات غير الحكومية الوطنية، في تصميم المشاريع وتحديد أولويات الأنشطة في إطار الأهداف التي يختارها المانحون. وتقوم مؤسسات الأمم المتحدة بتصميم خطط قُطرية استراتيجية متعددة السنوات بتنسيق مع المؤسسات الحكومية المكلفة وتندرج ضمن أهداف خطة الاستجابة الأردنية.

وحسب جميع المشاركين الذين تمت مقابلتهم فإن مشاريعهم المنفذة ساهمت بطرق مختلفة في تحسين الأمن الغذائي وفرص سُبُل العيش للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

وقد لعبت التدخلات، التي استهدفت مختلف أصول سُبُل العيش كما هو موضح أعلاه، دوراً أساسياً في الحد من الفجوات الغذائية وتطوير المهارات الموجهة نحو السوق. وقد شارك كل منفذ رئيسي في تدخلين على الأقل تم تصنيفهما وفقاً لإطار سُبُل العيش المستدامة في الجدول 5.

تباينت النواتج والأنشطة وفقاً لمصالح المنظمات وولاياتها ورؤيتها. وشارك جميع المجيبين في برامج النقد مقابل التدريب (ما مجموعه 21)، في حين لم يشارك سوى ستة منهم في مشاريع النقد مقابل العمل.

وتباينت التدخلات في القطاع الزراعي. وعلى صعيد رأس المال الاجتماعي، ذكر أحد المشاركين في المقابلات أنه كان يدرب التعاونيات الزراعية على تحسين إدارتها وشؤونها

الجدول 5. مخرجات مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش/الأنشطة المتكاملة في إطار سُبُل العيش المستدامة

أصول سُبُل العيش المستدامة	مخرجات/أنشطة المشاريع
البشرية	• وعي المجتمع بحقوق المرأة ودورها في سوق العمل وتنظيم المشاريع. • الاهتمام بالتعليم والأطفال الذين تسربوا من المدارس، للحد من أنشطة رعاية المرأة. • توفير التدريب النظري والمهني في مجالات إدارة المشاريع الصغيرة، ومهارات العمل، والمهارات الحياتية، والعنف القائم على نوع الجنس، والبناء، والسياحة، والخدمات الفندقية، والخياطة، والمهارات المالية والاجتماعية، وتطوير الأعمال التجارية، والتسويق، والنظافة والتعقيم، وإنشاء وإدارة نُظم الزراعة المنزلية، والخدمات ومهارات التوظيف. • التدريب على النُهُج كثيفة العمالة لكل من المزارعين والموظفين الحكوميين. • التدريب على الفنون والحِرف والوصول إلى الأسواق. • التدريب على مختلف الصناعات الغذائية، والحفاظ عليها وتسويقها.
المالية	• توفير التمويل اللازم (المنح) لإنشاء المشاريع الصغيرة والصغرى والمنزلية وتنظيم المشاريع المجتمعية. • المساهمات المالية للنقد مقابل التدريب والعمل. • المساعدة النقدية المتعددة الأغراض للطوارئ والإغاثة.
المادية	• توفير المعدات والأدوات اللازمة للمتدربين في المهن والحرف اليدوية لمواصلة كسب العيش من المهن المكتسبة. • إعادة تأهيل المرافق والمعدات والأدوات والمواد التعليمية في بعض مراكز التدريب التابعة لمؤسسة التدريب المهني والتعاونيات. • بناء وتأهيل الأصول المادية الزراعية (الطرق والقنوات، وما إلى ذلك).
الطبيعية	• المشاريع الزراعية في ممتلكات المزارعين. • استصلاح الأراضي. • إعادة التحريج (مرتبطة بالنقد مقابل العمل).
الاجتماعية	• الشبكات الوظيفية في قطاعات مختلفة. • التماسك الاجتماعي بين المستفيدين من المشروع السوري/الأردني من خلال المشاركة في التدريب المشترك. • تدريب التعاونيات الزراعية على تحسين إدارتها، وشؤونها المالية ومهاراتها في إدارة المشاريع.
المؤسسات	• دعم المؤسسات لتسهيل تصاريح العمل.

المالية ومهاراتها في إدارة المشاريع. وقد تلقت التعاونيات منحاً لتنفيذ مشاريع مباشرة وخلق فرص عمل في إطار هذا التدخل. ونفذ مشارك آخر في المقابلات مشاريع نقد مقابل العمل وقدم تدريباً ميدانياً حول إنتاج سلسلة القيمة الزراعية.

وأشار أحد المجيبين الرئيسيين أيضاً إلى إن مساهمة منظمته في سُبُل عيش اللاجئين السوريين في الأردن قد تغيرت على مر السنين. وشكلت المرحلة الأولى أساساً للإغاثة/الإنقاذ عن طريق تزويد اللاجئين بمساعدات غير مشروطة لتغطية احتياجاتهم الأساسية في سياق إنساني. وحسب المجيب، إن المرحلة الثانية هي مرحلة التطوير/المرحلة الحالية، حيث يجري تنفيذ برامج النقد مقابل العمل. وتساعد منظمات مختلفة اللاجئين السوريين على الانخراط في سوق العمل. وتتمثل الولايات الرئيسية لبعض هذه المنظمات في إيجاد فرص العمل، ويقتصر عملها على مساعدة اللاجئين على الحصول على تصاريح عمل. وتم إصدار ما مجموعه 176,920 تصريح عمل بين كانون الثاني/يناير 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بتوزيع الجنسين، تم إصدار 95.2 في المائة من تصاريح العمل للرجال. وصدر ما مجموعه 67,000 تصريح تحت مظلة التعاونيات الزراعية، في حين تم إصدار 31,069 تصريح عمل مرن تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات العمال.

وتمثل خطة الاستجابة الأردنية إطاراً للتعاون والتخطيط بين مختلف الجهات الفاعلة. واختار المنفذون الرئيسيون الأنشطة التي تناسب ولاياتهم ورؤاهم على أفضل وجه، والأنشطة التي اعتبروها أولويات رئيسية. ومن المهم النظر في طريقة التنفيذ لفهم كيفية ترجمة هذا الإطار، الذي يهدف إلى تعزيز المشاركة، إلى التأثير على أرض الواقع والحد من ضعف السكان المستهدفين.

2. تكامل المشاريع مع السياق الأردني

من المتوقع أن تكمل جميع المشاريع المنفذة السياق الأردني، بدءاً من التزامها بأولويات الحكومة الوطنية التي تم تسليط الضوء عليها في إطار خطة الاستجابة الأردنية. وتتوقف درجة التكامل الإيجابي على التنسيق بين المنفذين الرئيسيين ومساهمة التدخلات في تلبية الاحتياجات المحلية ذات الأولوية. وبناءً على ذلك، فإن مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش تتسق افتراضياً مع السياق الأردني. ومرة أخرى، ينبغي إعادة النظر في طرائق التدخل الرئيسية (النقد مقابل العمل والنقد مقابل التدريب) للتحقق من مساهمتها الكبيرة في تلبية الاحتياجات الوطنية في ظل أزمة طال أمدها. وألقى المجيبون الضوء على أهمية التقييم للآثار الاقتصادية المصمم من أجل فهم أفضل للنتائج الوطنية لأولويات البرمجة المعتمدة.

3. مساهمة المشاريع في تنمية القطاع الزراعي

قد اختيرت الزراعة، بوصفها قطاعاً مستهدفاً في إطار الأفرقة العاملة المعنية بالأمن الغذائي وسُبُل العيش، كدراسة حالة لأنها تتمتع بأعلى نسبة مئوية من مجموع تصاريح العمل وبسبب الطبيعة السائدة لسُبُل العيش الزراعية في مكان منشأ السكان الذين شملتهم الدراسة. وذكر المجيبون أن المشاريع المنفذة قد أسهمت في تطوير القطاع الزراعي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. واستهدفت المشاريع الزراعية اللاجئين السوريين والأردنيين على قدم المساواة وساعدت على تحسين مهارات المشاركين واعتماد ممارسات جديدة. وعلى سبيل المثال، تم توفير نُظُم الزراعة المائية، وتدابير حفظ التربة، وتقنيات توفير المياه، والزراعة الخالية من التربة، واستهداف سلسلة القيمة، وذلك لتأمين نُظُم إنتاج تتسم بالكفاءة والمرونة للسكان السوريين والأردنيين. وساعدت المشاريع أيضاً على تحسين فرص الحصول على الأصول الزراعية المادية من أجل الحفاظ على الإنتاج أو توسيعه. وطبقت طرائق النقد مقابل العمل أو النقد مقابل التدريب. وقد أدى ذلك إلى زيادة فرص حصول كلا المجتمعين على الاحتياجات الأساسية، ولا سيما الغذاء.

ويصنف الجدول 6 المساهمات الرئيسية للمشاريع في التنمية الزراعية وفقاً لإطار سُبُل العيش المستدامة، حسب تصنيف المجيبين.

وفيما يتعلق باستهداف سلسلة القيمة ككل، قال المجيبون إنهم لا يعملون على سلسلة قيمة واحدة. بل إن أنشطتهم اقتصرت على توفير التدريب والتوعية والدعم اللوجستي. ولم تقتصر مواضيع التدريب على تقنيات الإنتاج، بل غطت أيضاً المراحل المختلفة لسلسلة القيمة (النقل والتعبئة والتبريد والتسويق والتسليم وما إلى ذلك). وأجرت بعض المنظمات تحليلاً لسلسلة القيمة بالتعاون مع التعاونيات الزراعية المحلية. وتمكنت إحدى المنظمات من العمل على سلسلة قيمة واحدة، ونفذت العديد من المشاريع المتعلقة بالباذنجان والأعشاب والعنب والتفاح والطماطم والفلفل ومنتجات الألبان.

الجدول 6. مساهمة الأنشطة في تنمية القطاع الزراعي

أصول سُبُل العيش المستدامة	مساهمة المشاريع في تنمية القطاع الزراعي
البشرية	• التدريب الفني على مختلف الممارسات الزراعية.
المالية	• تقديم منح للجمعيات التعاونية الزراعية لبدء مشاريع مثل الزراعة المائية. • تقديم المنح للأفراد لبدء مشاريعهم الصغيرة الخاصة.
المادية	• تجريب التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي، مثل الزراعة المائية. • اعتماد زراعة الأعلاف الخضراء مع نظام الزراعة المائية. • تحويل البيوت المحمية التقليدية إلى نُظم الزراعة المائية. • توزيع الأدوات الزراعية والمعدات المنزلية. • تركيب البيوت المحمية. • تجهيز المحطات الزراعية بأنظمة ومعدات زراعية حديثة.
الطبيعية	• استصلاح الأراضي. • تحسين استخدام الأراضي باعتماد الزراعة الخالية من التربة. • إعادة التحريج وإدارة الغابات (التنظيف، التقليم، إلخ). • دعم المعارض الزراعية.
الاجتماعية	• دعم التعاونيات الزراعية. • ضمان العمل اللائق والبيئة الآمنة للنساء العاملات في المزارع.
المؤسسات	• زيادة كفاءة العاملين في وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية في إضفاء الطابع المؤسسي على المعارض الزراعية. • استعراض الاستراتيجيات الزراعية وتحديثها. • تمكين التعاونيات الزراعية (القضايا المتعلقة بالحوكمة).
سلسلة القيمة	• تطوير آلية الإنتاج والتجهيز بحيث تأتي مدخلات الإنتاج من المزارعين المحليين. • وركزت بعض المشاريع على دعم سلاسل القيمة، مثل النباتات الطبية والعطرية والباذنجان والأعشاب والعنب والتفاح والطماطم والفلفل ومنتجات الألبان.

4. دور التدخلات في مواجهة التحديات على المستوى الوطني

في السياق الأوسع نطاقاً، وفيما يتعلق بمواجهة التحديات على الصعيد الوطني في إطار الأزمات الطويلة الأمد، أظهرت النتائج التي توصلت إليها المؤسسات أن المشاريع المنفذة تسهم في إيجاد حلول جزئية وقائمة على السياق، حسب حجم الميزانية وخبرة المنفذين الرئيسيين. وأدرج التمكين المؤسسي لمنظمات المجتمع المحلي باعتباره ناتجاً رئيسياً. وقد أسهمت العمالة القصيرة الأجل التي تنشأ عن طريق النقد مقابل العمل والحوافز المالية من خلال النقد مقابل التدريب في توفير فرص عمل مؤقتة للفئات الأكثر ضعفاً. ويمثل مثال تصاريح العمل نموذجاً لبيئة تمكينية شاملة من شأنها أن تزيد من تأمين الحماية بالنسبة للاجئين. ويوازى ذلك مشاركة المجتمع الدولي في دعم قدرة النُظُم الوطنية على الصمود في ظل الأزمات. وذكر المجيبون الرئيسيون أن انسجام العمل في إطار خطة الاستجابة الأردنية يمثل نهجاً منظماً جيداً لإدارة الأزمات قادر على التوصل إلى حلول على الصعيد الوطني إذا تلقت الجهود المشتركة ما يكفي من الميزانية والمساحة من حكومة الأردن.

5. تأثير المشاريع على التصدي للتحديات السورية التقنية والمؤسسية التي تحول دون عودة اللاجئين الطوعية بأمان وكرامة

عند تصميم المشاريع لتحسين مهارات اللاجئين ومعارفهم من خلال طرائق مختلفة، لم يؤخذ تصميم المشروع في الاعتبار التحديات التقنية والمؤسسية التي قد تواجه اللاجئين عندما يقررون العودة طوعاً إلى بلدهم. ويركز المنفذون الرئيسيون بشكل رئيسي على المهارات التي قد تسهل إدماج اللاجئين

مؤقتاً في السوق الأردنية، بدلاً من المهارات المطلوبة في محافظات محددة في الجمهورية العربية السورية. ويتوقعون أن تكون المهارات المكتسبة في الأردن، سواء كانت اجتماعية أو قانونية أو تقنية أو مؤسسية، مفيدة على الأرجح في الجمهورية العربية السورية، لا سيما في حالة حمص، بسبب أوجه التشابه في النُظُم الثقافية والاقتصادية. وأبرز المشاركون أهمية التركيز على التحديات التقنية والمؤسسية في المحافظات التي ينحدر منها معظم اللاجئين السوريين من أجل النظر فيها في البرامج المستقبلية.

وحاولت إحدى المنظمات تنفيذ ما يسمى «حزمة العودة» التي تدعم المشاركين من خلال التدريبات التي تتصدى للتحديات التقنية والسوقية والمؤسسية لمرحلة ما قبل النزاع. ولكن هذه الحزمة لم يتم الموافقة عليها بسبب الأولويات الإنسانية الأخرى التي حددها المانحون.

6. التحديات والدروس المستفادة من أنشطة الأمن الغذائي وسُبُل العيش

حدد المجيبون الرئيسيون التحديات والدروس التالية المستفادة من أنشطة الأمن الغذائي وسُبُل العيش التي تستهدف المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين:

التحديات

- عدم وجود بيئة عمل آمنة للنساء.
- عدم مشاركة المجتمع الأردني في مشاريع تركز بشكل رئيسي على تقديم مساهمات مالية للاجئين السوريين، دون استثمار مرتبط في أصول أخرى (مادية، إلخ).
- الاهتمام المحدود بالمشاريع التي تركز على التدريب في ظل أزمة طويلة الأمد.
- صعوبة إشراك المرأة في أنشطة كسب العيش بسبب المشاكل الاجتماعية والثقافية.
- تضارب الأولويات بين المانحين والمنظمات المنفذة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعتبر بعض التدخلات غير قائمة على السياق، ومصممة أساساً دون فهم مناسب لاحتياجات المجتمع المحلي. وفي بعض الأحيان، لا تأخذ أولويات المانحين في الاعتبار المعرفة الميدانية للمنظمات غير الحكومية الوطنية.
- على الرغم من إدماج المشاريع في السياق الأردني، لم تكن هناك آليات تنسيق منظمة كافية بين مختلف المنفذين لتجنب التكرار في طبيعة المشاريع والأنشطة.
- عند الحاجة إلى موجزات عن هوية المشاركين في التدريب، وجد المنفذون صعوبات بسبب عدم وجود بيانات أساسية وعدم وجود معلومات كافية عن اللاجئين.
- وقد تم تحديد الموافقات البيروقراطية والإدارية من قِبل السلطات الأردنية باعتبارها عقبة رئيسية من حيث إطالة الإطار الزمني للمشاريع ودفع المنفذين إلى تخطي بعض الخطوات ليتمكنوا من تحقيق ذلك في الوقت المحدد.

الدروس المستفادة

- لتحسين مشاركة المرأة وتفادي أي مخاطر ذات صلة بالحماية، لا بد للمشاريع التي تستهدف المرأة أن تنظر في تأمين بيئة عمل آمنة وخدمات رعاية الطفل بوصفها نشاطاً تكميلياً.
- يجب بناء نُهُج شاملة للمشاريع وتصميم تدخلات مجتمعية بطريقة متكاملة لزيادة فرص إيجاد وظائف في سوق العمل للمشاركين في التدريب على تحسين المهارات.
- كما يجب أن يكون التنسيق بين المانحين/المنفذين الرئيسيين والشركاء المحليين في مرحلة تصميم المشروع ضرورة لا بد منها؛ وهناك حاجة إلى تنسيق أفضل لتوفير الجهود (فهم احتياجات المجتمع المحلي) وتحسين النواتج.
- من شأن التدريب المقدم وتحسين عملية الاستهداف عن طريق مطابقة مواصفات المشاركين مع احتياجات السوق أن يحسن فرص الحصول على فرص عمل مؤقتة أو دائمة.
- ينبغي دائماً الجمع بين المساعدة العينية والمساعدة النقدية، التي تفضلها حكومة الأردن، وبين تنمية المهارات وخدمات التوظيف لتشجيع الانتقال إلى تدخلات قائمة على الاعتماد على الذات.
- إن تقييم الجمعيات التعاونية وتمكينها أمران أساسيان لتيسير الوصول إلى الأسواق وتحسين التنمية الاقتصادية القائمة على السياق.

7. توصيات بشأن الأنشطة المستقبلية المتعلقة بالمشاريع الزراعية وغير الزراعية لسُبُل العيش

التوصيات المتعلقة بالأنشطة الجديدة في مجال التخطيط لمشاريع الزراعة وسُبُل العيش التي اقترحها المجيبون الرئيسيون هي:

توصيات بشأن سُبُل العيش الزراعية

- التركيز على المشاريع التنموية بشكل عام واعتماد التكنولوجيا الحديثة في الزراعة لإنتاج محاصيل عالية القيمة (الزراعة الذكية).
- اختيار سلاسل القيمة التنافسية وتكييف التدخلات على أساس نقاط الضعف المحددة لكل منطقة.
- توسيع نطاق المشاريع المتعلقة بالزراعة المحمية.
- إجراء تقييمات للاحتياجات القطاعية لضمان أن التدريب المقدم في إطار مشاريع مختلفة يمكن أن يدعم التنمية الزراعية المستدامة.

توصيات بشأن سُبُل العيش غير الزراعية

- استحداث أنشطة من شأنها الحد من العنف الاجتماعي وتمكين المرأة والشباب.
- توسيع البنية التحتية للمشاريع كثيفة العمالة لتغطية قطاع السياحة.
- ربط تحسين المهارات بخدمات التوظيف والتدريب.
- تزويد المدارس المهنية بتكنولوجيات جديدة يمكن أن تحسن أداء المعدات أو الخدمات.
- دعم مشاريع التخرج التي يمكن أن تساعد اللاجئين المستهدفين والمجتمعات المضيفة على الخروج من دائرة الفقر بمهارات وأدوات مفيدة.

جيم. تصور المزارعين الأردنيين: نتائج مناقشات مجموعات التركيز

هدفت مناقشات مجموعات التركيز مع المزارعين الأردنيين إلى فهم تصوراتهم لمساهمة التدخلات في التنمية الاقتصادية المحلية، ونتائج المشاريع، والتحديات والتوصيات، ومشاريع التكامل مع أولوياتهم، وكيف تعمل المهارات الزراعية للاجئين من حمص على تطوير سلاسل القيمة المحلية. واسترشدت مناقشات فريق التركيز باستبيان شبه منظم، ودام كل منها 60 دقيقة في المتوسط. وقد أُجريت في نفس المناطق التي يتركز فيها اللاجئون من حمص. وتشكل النتائج التالية تحليلاً للمعلومات التي تم جمعها من أربع مناقشات جماعية مع المزارعين الأردنيين. ولم ينجح الفريق الميداني في إشراك المرأة الأردنية في المناقشات، بسبب القيود الاجتماعية والثقافية المفروضة على المرأة. ويشكل ذلك قيداً على فهم تصورها لقطاع الأمن الغذائي وسُبُل العيش.

1. تكامل المشاريع مع الاحتياجات الزراعية القائمة على السياق

أعرب المزارعون الأردنيون الذين تمت مقابلتهم عن تقديرهم لطبيعة البرمجة لسُبُل العيش الزراعية التي تستهدفهم واللاجئين السوريين. وقد استفاد المزارعون أيضاً من التدفقات النقدية مقابل العمل أو مقابل التدريب، التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدام المياه، وإعادة التحريج، واستصلاح الأراضي، وإصلاح الطرق الزراعية، من بين أمور أخرى، من حيث خفض التكاليف وتحسين المهارات وحماية التنوع البيولوجي. وتحظى المشاريع التي ركزت على تطوير القدرات المؤسسية لمكاتب الإرشاد الزراعي وتوسيع نطاق الاتصال بوكلاء الإرشاد باهتمام كبير. وعلى وجه التحديد، سلط المزارعون الضوء على النواتج الإيجابية المباشرة التالية:

- **زيادة الدخل:** كان للأصول المادية المنفذة (قنوات/شبكات الري، والطرق الزراعية، وخزانات المياه، وما إلى ذلك) آثار إيجابية مباشرة من حيث خفض التكلفة وتحسين الإنتاجية، وكلاهما أدى إلى زيادة في الدخل. كما تم تزويد بعض المزارعين مباشرة بالتدريب والمنح والأدوات التي تسمح لهم بإنشاء وتشغيل مشاريعهم الصغيرة الخاصة بهم.
- **تنمية فرص الأعمال:** ذكر المزارعون أن العديد من التدخلات قد أنشأت شركات صغيرة لتلبية الاحتياجات في سلسلة قيمة محددة. وقد ساعد ذلك على خلق فرص تجارية للمزارعين وأفراد أسرهم المعيشية، مما أدى بالتالي إلى زيادة دخلهم.
- **خلق فرص عمل قصيرة الأجل:** أدت تدخلات النقد مقابل العمل أو النقد مقابل التدريب إلى خلق فرص عمل قصيرة الأجل. وأدى ذلك إلى خفض البطالة في المناطق الريفية وساهم مباشرة في الأمن الغذائي في المناطق النائية خلال فترة المشروع. وللأسف، فإن معظم التدخلات، وفقاً للمزارعين، لم تكن قادرة على إيجاد صلة مستدامة بين متطلبات السوق والمهارات المكتسبة. وأدى ذلك إلى تدخلات مماثلة أسفر عنها تعب من التدريبات المتكررة مع ضرورة إعادتها من أجل مواصلة توليد فرص العمل القصيرة الأجل.

- **تمكين الجمعيات التعاونية:** ذكر المزارعون الذين كانوا أعضاء في جمعية تعاونية أن عدة تدخلات أدت إلى بناء قدرات المجتمعات التعاونية وساعدت على تحسين إدارتها (إدارة النظام الداخلي؛ الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وما إلى ذلك). وسيكون لهذا في نهاية المطاف أثر إيجابي على كفاءة الخدمات المقدمة. وتلقت بعض التعاونيات أيضاً أصولاً مادية، كان لها آثار إيجابية مباشرة على أعضائها.
- **تنمية المهارات:** واستفاد المزارعون أيضاً من أنشطة بناء القدرات في ممارسات زراعية مختلفة، ومن دورات لتنمية المهارات التسويقية. وتنعكس فوائد هذه الأنشطة في تحسين نوعية الإنتاج وكميته، وفي تقليل الفاقد من خلال ممارسات أفضل في مرحلة ما بعد الحصاد.
- **التماسك الاجتماعي:** وأكد المزارعون الأردنيون أن بناء الأصول الزراعية والمشاركة في الدورات التدريبية إلى جانب اللاجئين قد ساهما في توفير بيئة تمكينية لتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمزارعين.
- **تحسين الوصول إلى الأسواق:** سجل ناتج متواضع في ظل تحسن فرص الوصول إلى الأسواق. وكان لتنمية المهارات من حيث التعبئة والفرز وما إلى ذلك أثر إيجابي على نوعية المنتجات، مما أدى بصورة غير مباشرة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، لم يتم تتبع أي روابط سوقية مباشرة بسبب برمجة سُبُل العيش الزراعية في إطار خطة الاستجابة الأردنية.

وترتبط هذه النتائج ارتباطاً مباشراً بالتنمية الاقتصادية المحلية، وتمثل الأساس لعملية إنمائية منظمة. غير أن استدامة هذه النتائج تتوقف على توفر تمويل إضافي نظراً لقلة المشاريع المستدامة. ولم تُقيَّم هذه النتائج الإيجابية على المستوى الكلي (أي على مستوى مجموعة من القرى) لفهم آثارها الاقتصادية في ظل حالة مطولة. ومع غياب تقييمات الأثر الاقتصادي، من الصعب ادعاء نتائج ملموسة ومستدامة.

2. القوى العاملة الماهرة في صفوف اللاجئين السوريين والمساهمة في تطوير سلاسل القيمة المحلية

يأتي الاعتماد على اللاجئين السوريين في قطاع الزراعة في الأردن في المرتبة الثانية بعد الاعتماد على القوى العاملة المصرية الماهرة. وذكر المزارعون أن المشاريع الموجّهة إلى اللاجئين لتنمية مهاراتهم من أجل كسب الرزق لم تساعدهم في الحصول على وظيفة زراعية تتطلب هذه المهارات (مثل التقليم، وتخطيط التسميد، وإدارة الآفات). وظلت الأنشطة الزراعية التي لا تستلزم مهارات متقدمة تشكل الخدمة الرئيسية لغالبية اللاجئين السوريين العاملين. وأدت المساهمة المالية المكتسبة من المشاركة في أنشطة النقد مقابل التدريب إلى سدّ الفجوة في الإيرادات بين اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة. وبناءً على ذلك، ما من دليل على أن تطوير المهارات من خلال أنشطة النقد مقابل التدريب تسهم أو ستسهم في تطوير سلاسل قيمة محددة في الأردن. وينبغي أن تكون تقييمات المهارات المطلوبة على مستوى سلسلة القيمة، كما يجب اختيار اللاجئين استناداً إلى مواصفاتهم الشخصية لبناء هذه المهارات وتلبية الاحتياجات القائمة على السياق. ومن شأن ذلك أن يكفل أن تسهم سُبُل العيش الزراعية في تطوير سلسلة القيمة المحلية.

3. التحديات والدروس المستفادة من أنشطة الأمن الغذائي وسُبُل العيش

تشمل التحديات التي يواجهها المزارعون الأردنيون أثناء مشاركتهم في الزراعة وأنشطة كسب العيش ما يلي:

- المسائل المالية والقانونية التي أعاقت البعض عن تلقي المعونة الموزعة.
- اشتراط المشاركة في بعض المشاريع وجود مؤسسة رسمية صغيرة أو متوسطة. وقد حد ذلك من قدرة المزارعين على المشاركة، نظراً لارتفاع الطابع غير الرسمي في هذا القطاع.
- يجب أن تلتزم جميع المشاريع بنسب مشاركة معينة بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. وفي بعض الحالات، حد ذلك من مشاركة الشباب الأردني وحصوله على فرص العمل، لا سيما في برامج النقد مقابل العمل.

وبالنسبة للمزارعين الأردنيين، تركزت نتائج سُبُل العيش الزراعية حول تحسين المهارات الذي سهّل في حالات قليلة الوصول إلى سوق العمل. وفيما يتعلق بالأصول المادية المستمدة من برامج النقد مقابل العمل، أعرب المزارعون عن تقديرهم الكبير لأهمية الأصول المادية التي ساعدت على تحسين الإنتاج أو توسيعه. وقد حسنت برامج النقد مقابل العمل البنية التحتية من خلال ما يلي:

- صيانة الطرق الزراعية وتنظيفها.
- صيانة المسطحات المائية والمحميات الطبيعية وتنظيفها.
- تنظيف الغابات وتقليمها، بالإضافة إلى إعادة التحريج.

- صيانة وبناء قنوات الري.
- استصلاح الأراضي والمصاطب.
- تركيب إضاءة الطرق.
- تطوير المحطات الزراعية، بما في ذلك أعمال البنية التحتية.

وبالإضافة إلى الاضطلاع بمجموعة متنوعة من الأنشطة في الممتلكات الخاصة للمزارعين، بما في ذلك:

- وضع تدابير لحفظ التربة.
- حفر خزانات المياه.
- تركيب شبكات الري.
- تركيب وحدات مراقبة الطقس.
- تركيب خلايا شمسية لتوليد الكهرباء.

4. والتوصيات المتعلقة بالأنشطة الجديدة في مجال التخطيط لمشاريع الزراعة وسُبُل العيش التي اقترحها المجيبون الرئيسيون هي:

أوصى المزارعون الأردنيون بتوسيع أنشطة سُبُل العيش الزراعية وتكييفها لمواجهة تحديات سلسلة القيمة من أجل المساعدة في خلق فرص عمل دائمة أو مؤقتة للاجئين والأردنيين في القطاع الزراعي. ويتضمن الجدول 7 التوصيات الرئيسية الموزعة على أصول سبل العيش الخمسة.

الجدول 7. توصيات بشأن الأنشطة/الإجراءات الجديدة في مشاريع الزراعة وسُبُل العيش كما يراها المزارعون الأردنيون

البشرية	المالية	المادية	الطبيعية	الاجتماعية	المؤسسات
• تحسين قدرات المزارعين في مجال الممارسات الزراعية الفضلى المراعية للمناخ. • تأمين خدمات التوظيف لزيادة فرص الوصول إلى سوق العمل.	• الاستمرار في تنفيذ مشاريع النقد مقابل العمل، مع توسيع نطاق تدخلات البنية التحتية لتغطية الاحتياجات الأساسية عبر سلاسل القيمة (مرافق ما بعد الحصاد، وما إلى ذلك). • دعم الحصول على قروض ميسرة مع الحد الأدنى من الضمان. • دعم مدخلات الإنتاج الحيواني الضرورية للأمن الغذائي.	• إنشاء مرافق لتصنيف المنتجات الزراعية وتعبئتها وتبريدها. • إقامة مشاريع الطاقة الشمسية لتشغيل الأصول المادية وإمدادات الري. • إنشاء مشاريع سلسلة القيمة لتمايز المنتجات الزراعية على مستوى المحافظة. • إنشاء نموذج جديد لأسواق الجملة على مستوى المحافظات في الأردن. • صيانة وبناء قنوات الري.	• تنفيذ مشاريع تجميع المياه. • دعم مبادرات تربية الأسماك. • تنفيذ مشاريع تنمية الأراضي. • دعم المزارعين العضويين. • وتنفيذ المشاريع الميدانية. • توسيع نطاق مشاريع الحراجة.	• تعديل النسب المئوية للمستفيدين الأردنيين والسوريين لكي يستفيد الطرفين على قدم المساواة.	• تطوير التعاونيات الزراعية التي تزود الأعضاء بالإدارة الداخلية وتوسيع الخدمات على أساس نهج المشاريع الاجتماعية.

دال. تصور اللاجئين السوريين في حمص: مناقشات مجموعات التركيز ونتائج المسح والتحليل

هدفت مناقشات مجموعات التركيز مع اللاجئين السوريين إلى فهم تأثير مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش على تحسين فرص حصولهم على الغذاء والدخل والعمالة الطويلة الأجل والممارسات الزراعية في ظل سُبُل العيش الزراعية. وتناولت المناقشات أيضاً أهمية سلاسل القيمة الزراعية المستهدفة في التدخلات المتعلقة بالسياق الزراعي في الجمهورية العربية السورية. كما ساعدت على فهم تصورات اللاجئين للتحديات التي تعيق عودتهم الطوعية إلى بلادهم، بما في ذلك سُبُل العيش والتحديات المؤسسية.

واتبعت عملية أخذ عينات المسح مزيجاً من الحصص وأخذ العينات الهادف لاختيار لاجئي حمص الذين شاركوا في مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش في المناطق الخاضعة للدراسة. واستكمل ما مجموعه 80 استبياناً وأُجريت أربع مناقشات لفريق التركيز مع 25 مشاركاً.

1. التركيبة السكانية

قضايا الجنسين

كانت النساء اللاجئات السوريات ممثلات تمثيلاً ضعيفاً في كل من مناقشات مجموعات التركيز (84 في المائة من الذكور، مقارنة بنسبة 16 في المائة للإناث) والمسح (80 في المائة من الذكور، مقارنة بنسبة 20 في المائة للإناث). وقد يعزى ذلك إلى القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من معرفة تصورات المرأة في قطاع سُبُل العيش.

الحالة الاجتماعية

معظم المشاركين في المسح (85.5 في المائة) متزوجون (الشكل 3).

مستوى التعليم

50.5 في المائة من بين المشاركين في المسح، هم من الحاصلين على التعليم الابتدائي؛ 23.8 في المائة حصلوا على التعليم الثانوي؛ و21.3 هم من الأميين؛ 3.8 في المائة حصلوا على التعليم الجامعي؛ و1.3 في المائة حصلوا على دبلوم (الشكل 4).

الشكل 3. التوزيع الزوجي للمشاركين في المسح

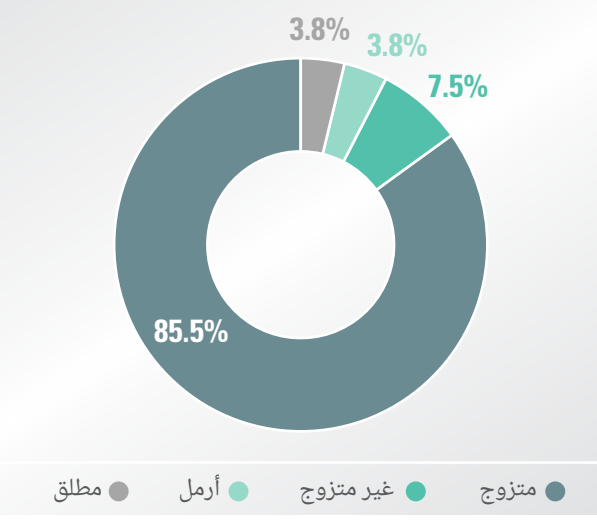

الشكل 4. توزيع مستوى التعليم للمشاركين في المسح

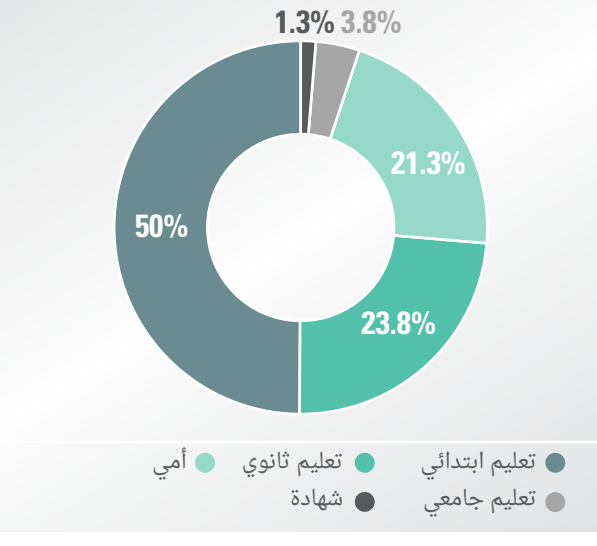

2. خصائص الأسرة المعيشية

عدد أفراد الأسرة

تراوح عدد أفراد الأسرة المعيشية بين فرد واحد و16 فرداً، حيث وصل متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية إلى ستة أفراد، وكان لدى 72 في المائة من الأسر المعيشية أربعة إلى ثمانية أفراد في أسرها المعيشية.

عمر رب الأسرة المعيشية

تراوحت أعمار رب الأسرة المعيشية بين 35 و44 سنة (25 في المائة)، وبين 45 و54 سنة (42.5 في المائة) (الشكل 5).

الشكل 5. التوزيع العمري للمشاركين في المسح

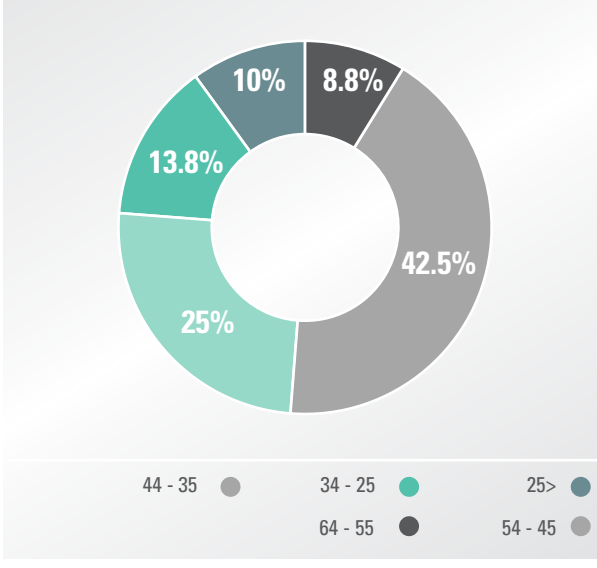

مصدر دخل الأسرة في الجمهورية العربية السورية (قبل النزوح)

كان 85 في المائة من لاجئي حمص الذين تمت مقابلتهم يعملون في الزراعة قبل انتقالهم إلى الأردن. ومن الجدير بالملاحظة أنه لم تقدم أي معلومات لمعرفة ما إذا كان المشارك الذي أُجريت معه المقابلة عاملاً أو مالكاً للأراضي (صاحب عمل في مجال الزراعة). وعادة ما يتقاسم أفراد الأسرة مهنة الزراعة ويرثونها من جيل إلى جيل. وكان اللاجئون يشاركون في جميع جوانب الإنتاج الزراعي (الخضروات والمحاصيل الحقلية والبساتين) والحيوانات.

مصادر دخل الأسرة في الأردن

كانت المصادر الرئيسية للدخل للاجئين السوريين من حمص في الأردن خلال 2017-2019 هي قطاع الزراعة والمساعدات الدولية. وكان معظم اللاجئين السوريين من حمص عمال زراعيين يعملون في إنتاج الخضروات والبساتين والزيتون. وعادة ما يحصلون على أجور يومية مقابل عملهم، وبالتالي لا يتحملون أي عبء يتعلق بتكاليف الإنتاج. وخلال السنوات الثلاث الماضية، لم تشهد سُبُل عيش المشاركين في المسح أي تغييرات جذرية. بل ترد بعض التغييرات في أنماط سُبُل عيش كما هو مبيّن في الجدول 8 أدناه. وقد شهد أكثر من 38 في المائة من المشاركين الذين شملهم المسح تحسينات طفيفة أو ملحوظة، فيما أشار 45 في المائة إلى أن أنماط معيشتهم أصبحت أقل أو أسوأ بكثير بسبب نقص فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض المعونة المقدمة من المنظمات الدولية.

3. خصائص النزوح

سنة النزوح

من بين المشاركين الذين شملهم المسح، قال 80.3 في المائة إنهم انتقلوا إلى الأردن بين عامي 2013 و2014، و13.3 في المائة في عام 2012، و4 في المائة في عام 2015، و2.3 في المائة في عام 2011.

الجدول 8. التغيُّر في أنماط سُبُل العيش خلال 2017-2019

التغيُّر في النمط	الوتيرة	النسبة المئوية
تحسينات ملحوظة	10	12.5
تحسن طفيف	21	26.2
لا يوجد تغيير	13	16.2
أسوأ قليلاً	15	18.8
أسوأ بكثير	21	26.3
المجموع	80	100

التنقل داخل الأردن

قال حوالي 30 في المائة من المشاركين في المسح إنهم غيروا مكان سكنهم أثناء إقامتهم في الأردن. وكان السبب الرئيسي للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الأردن هو العيش في مناطق توفر فرص عمل أكثر أو أفضل، مع ظروف عمل لائقة وأجور أفضل.

زيارة الأردن قبل النزوح

قال 15 في المائة من المشاركين في المسح إنهم زاروا الأردن لأغراض اقتصادية واجتماعية قبل بدء النزاع السوري.

4. تحديات الزراعة وسُبُل العيش والأمن الغذائي للاجئين السوريين من حمص

يعرض الجدول 9 تحديات الزراعة وسُبُل العيش والأمن الغذائي التي أبلغ عنها لاجئو حمص الذين شاركوا في المسح ومناقشات مجموعات التركيز.

ويعتقد المشاركون في المسح أن انعدام الأمن والسلامة هو التحدي الرئيسي الذي سيواجهونه إذا قرروا العودة إلى ديارهم. يعتقد أصحاب البساتين والأراضي في حمص أنه بالإضافة إلى الأمن والسلامة، فإن الأصول والمدخلات المالية والمادية الضرورية لإدارة أعمالهم وإصلاح مزارعهم وبساتينهم غير موجودة. وأشار المزارعون إلى أن المدخلات المالية والمادية حاسمة بالنسبة لهم ليتمكنوا من إدخال التكنولوجيا الحديثة مثل تلك المستخدمة في الأردن، مثل إنتاج الزراعة المائية والزراعة المحمية، التي تتمتع بمزايا إنتاج عالية من حيث الكمية والنوعية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، أشاروا إلى عدم إمكانية الحصول على البذور المعتمدة في حمص، وكذلك إلى المدخلات (الأسمدة والمبيدات الحشرية) والأدوات الأساسية. وأوضحوا أنهم يواجهون مشاكل مثل تدهور التربة وندرة المياه في عدة أحياء في حمص. ومن التحديات الرئيسية التي يواجهونها أيضاً عدم وجود قنوات تسويقية لبيع منتجاتهم.

وفي الأردن، اعتبر اللاجئون السوريون نقص المعرفة في التقنيات الزراعية الجديدة تحدياً رئيسياً. كما أن عدم حصولهم على الأراضي والمدخلات الزراعية يحد من قدرتهم على الاستثمار في الزراعة ويجبرهم على قصر دورهم على توفير خدمات العمالة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. هناك مشكلة أخرى تواجه اللاجئين السوريين من حمص في الأردن، وهي صعوبة بيع منتجاتهم في السوق الأردنية. وأشار بعض العمال إنهم يواجهون تحديات مع أصحاب عملهم، الذين يجبرونهم على العمل لساعات طويلة مقابل أجور قليلة أو بدون أجر في بعض الأحيان.

الجدول 9. تحديات الزراعة وسُبُل العيش والأمن الغذائي للاجئين السوريين من حمص

في الجمهورية العربية السورية (قبل النزوح)	في الأردن
تحديات سُبُل العيش • عدم الحصول على الائتمان. • عدم وجود بيئة تمكينية (الأمن والسلامة). **التحديات الزراعية** • انخفاض إنتاجية البذور المتاحة. • نقص مدخلات الإنتاج، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية. • استخدام أدوات بدائية جداً لممارسة الزراعة. • ندرة المياه في بعض المواسم. • تدهور التربة. • ارتفاع أسعار الوقود والمدخلات. • الالتزام ببيع المنتجات بأسعار منخفضة للحكومة. • صعوبة تسويق المنتجات.	**تحديات سُبُل العيش** • ساعات عمل طويلة. • قسوة أرباب العمل والرؤساء (العمل الزائد، وعدم دفع الأجور). • بسبب عدم قدرتهم على الحصول على رخص القيادة، يقود اللاجئون السيارات بشكل غير قانوني (الملكية للمواطنين الأردنيين). **التحديات الزراعية** • نقص المعرفة في مجال التكنولوجيات الزراعية، مثل الزراعة المائية. • عدم وجود المعرفة في إنتاج وإدارة الزراعة المحمية. • ارتفاع تكاليف الحصول على الأراضي (الإيجار والتملك). • عدم الحصول على رأس المال والمدخلات الزراعية التي تمكنهم من بدء أعمالهم الخاصة (البدء في زراعة حقولهم الخاصة، وما إلى ذلك). • صعوبة تسويق المنتجات.

5. مشاركة اللاجئين السوريين من حمص في برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش في الأردن

مستوى مشاركة اللاجئين في مشاريع/تدخلات سُبُل العيش

شارك جميع اللاجئين الذين شملهم المسح في مشاريع النقد مقابل التدريب أو النقد مقابل العمل. وتمحورت المشاريع الرئيسية حول الأنشطة التالية: تنظيف الطرق وصيانتها؛ تقليم الغابات وتنظيفها؛ تنظيف المحميات الطبيعية والمائية؛ صيانة وبناء قنوات الري؛ وضع تدابير لحفظ التربة؛ حفر خزانات المياه على الممتلكات الخاصة للمزارعين؛ بناء الأسوار حول الغابات؛ إزالة الأعشاب من جوانب الطرق؛ صيانة الحدائق المدرسية والمناظر الطبيعية؛ وتوسيع معابر السدود.

وحصل المشاركون في مشاريع النقد مقابل العمل على أجر يومي يتراوح بين 12 و15 ديناراً، بالإضافة إلى رسوم الغداء والنقل في بعض الأحيان. وتراوحت مدة هذه المشاريع بين عدة أسابيع وعدة أشهر. غير أن بعض الأفراد، وفقاً للاجئين، شاركوا عدة مرات في مشاريع النقد مقابل العمل وحصلوا على دعم تنظيم المشاريع، ويزعم أن ذلك كان بسبب المحسوبية. وأشار عدد قليل جداً أنهم لم يسمعوا عن تنفيذ هذه المشاريع في مناطقهم. وقد يعزى ذلك إلى عدم وجود أي جهود للتوعية وعدم وجود قاعدة بيانات ونظام لتبادل البيانات بين المنظمات التي يمكنها تحديد اللاجئين السوريين الذين شاركوا في المشاريع، ونوع هذه المشاريع. ولاحظ المساحون الميدانيون أن المشاركين في المسح لا يعرفون اسم المشاريع التي شاركوا فيها. ولم يعرف سوى عدد قليل منهم أسماء المنظمة المنفذة، وبدلاً من ذلك، كانوا دائماً يشيرون إلى «الأمم»، أي الأمم المتحدة.

وحصل المشاركون في مشاريع النقد مقابل التدريب على أجر يومي قدره 7 دينارات. وتراوحت فترات التدريب بين عدة أيام وعدة أسابيع. وشارك معظم اللاجئين في مختلف الدورات التدريبية المتعلقة بالمهارات الحياتية والفنية، مثل التدريب على العمل والعمل الحر، وتعزيز فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب المهني المتخصص في المهن الصناعية الإنتاجية، مثل النجارة والأثاث والمجوهرات والفسيفساء وغيرها. كما تلقى المشاركون تدريباً على مهارات ريادة الأعمال وحساب التكاليف والأرباح وآليات التسويق وإدارة المشاريع المالية لمؤسسات المجتمع المدني والقراءة والكتابة والمحاسبة الأساسية والمهارات المهنية والتقنية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل مثل الحلاقة والتجميل والخياطة والصيانة المتنقلة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم تدريب على مهارات حياتية وشخصية، مثل المعرفة الذاتية، ومهارات الاتصال، وحل النزاعات، ومهارات التسويق وغيرها. وفي بعض المشاريع، زود المشاركون بالأصول والحوافز المالية لمساعدتهم على بدء أعمالهم التجارية الصغيرة في منازلهم. وكان ذلك أساساً لأولئك الذين تم تدريبهم على المهارات التقنية والمهنية، مثل الطبخ، والحلويات، والخياطة، والسباكة، والحرف اليدوية، الخ. غير أن 93 في المائة من المشاركين في المسح لم يساعدهم التدريب على الحصول على وظائف، باستثناء عدد قليل جداً ممن دربوا في العمل لفترة طويلة من الزمن. ويعتقد 91 في المائة من المجيبين أن التدريب الذي يتلقونه لن يكون ذا عون كبير إذا عادوا إلى وظائفهم السابقة في حمص.

أهمية المشاريع مقارنة باحتياجات اللاجئين السوريين من حمص

يرى معظم اللاجئين الذين أجريت معهم مقابلات خلال فترة الدراسة أن الزراعة هي أهم قطاع لتأمين سُبُل عيشهم، في حين أن القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والبناء وريادة الأعمال، لم تكن بنفس أهمية العمل مقارنة بقطاع الزراعة.

ومن ناحية أخرى، فإن أهم عوامل سُبُل العيش بالنسبة لمعظم اللاجئين هي فرص العمل، وظروف عمل خطيرة وغير صحية، وغياب مؤسسة رسمية لرعاية مصالحهم، وعدم توفر التأمين الصحي، وانعدام الضمان الاجتماعي، والخوف من العمل بدون تصريح عمل رسمي.

ويرغب العديد من المشاركين الذين شملهم المسح في المشاركة في البرامج/التدخلات التالية: النقد مقابل العمل، والتدريب المهني والتقني، وتمكين المرأة السورية، ودعم المشاريع الصغيرة، وتوفير قروض ميسرة للأسر الأكثر ضعفاً. ومع معالجة معظم المشاريع لهذه الأولويات والبرامج/الأنشطة المدرجة، تشير نتائج المسح إلى أن المشاريع الحالية تلبي مطالب اللاجئين السوريين، على الرغم من أنه ينبغي القيام بمزيد من العمل على تمكين اللاجئات السوريات وإشراكهن في مشاريع سُبُل العيش المستقبلية. كما أن هذه الأولويات توفر وظائفَ مؤقتة تقتصر على الإطار الزمني للمشاريع. وهذا أمر ملائم للاجئين لضمان تغطيتهم لاحتياجاتهم الأساسية، على الرغم من أنه سيبقيهم معتمدين على المساعدات الإنسانية التي تعطي الأولوية لمثل هذه التدخلات.

فعالية المشاريع

على الرغم من أن المشاريع تحسن دخل اللاجئين وحصولهم على الغذاء الكافي والصحي من خلال النقد مقابل العمل والتدخلات التدريبية، فإن مدة الاستفادة تقتصر على الإطار الزمني للمشروع. وأدى التدريب على المهارات الحياتية والتواصل، فضلاً عن إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي، إلى تحسين الصحة العقلية الجماعية للاجئين، وزيادة التماسك الاجتماعي، والحد من التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وساعدت هذه الإجراءات بدورها على زيادة فرص العمل، وبالتالي زيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي. قال بعض المشاركين في المسح إنهم سيطبقون المهارات التي تعلموها، لا سيما في الإنتاج الزراعي، عند عودتهم إلى حمص.

تأثير المشاريع على سُبُل عيش اللاجئين السوريين من حمص

كان رد فعل اللاجئين إيجابياً على تأثير المشاريع على الأصول البشرية، حيث ساعدتهم الأموال النقدية للتدريب على تحسين مهاراتهم وتغطية احتياجاتهم الأساسية. وشمل نوع التدريب المقدم المهارات الحياتية والجوانب التقنية في عدة قطاعات. وذكر اللاجئون أن المساهمات المالية التي تلقوها مباشرة قد حسنت من فرص حصولهم على الاحتياجات الأساسية، ولا سيما الغذاء. بيد أن التدريب لم يحسن فرص حصولهم على وظائف دائمة أو مؤقتة في مختلف القطاعات. وكان الحصول على المنح لإنشاء مؤسسات تجارية صغيرة محدوداً جداً وينبغي اعتباره أولوية في التخطيط المستقبلي. وبالإضافة إلى ذلك، لم تساعد التدخلات على تحسين وصول اللاجئين إلى الأصول المادية بسبب البيئة التمكينية المحدودة وطبيعة البرمجة التي تركز على تنمية المهارات. واستهدفت معظم التدخلات اللاجئين السوريين والأردنيين على حد سواء، وبالتالي، تم الترويج نظرياً لجانب التماسك الاجتماعي. وقد لعبت الفوائد التي تعود بالنفع على السكان دوراً أساسياً في تحسين التماسك الاجتماعي.

6. تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين السوريين

مع إغلاق الأعمال التجارية بسبب جائحة كوفيد-19، تأثرت سُبُل عيش العديد من اللاجئين (92.5 في المائة) بشدة. بل إن العديد منهم أجبروا على الحصول على قروض لتغطية احتياجاتهم الأساسية. ومع ذلك، رأى 4 في المائة من المشاركين في المسح أن سُبُل عيشهم لم تتأثر لأنهم يقيمون في المزارع ولإغلاق لا يحد من تحركاتهم.

وعندما سئل 64 في المائة من اللاجئين عن آثار جائحة كوفيد-19 على رغبتهم في العودة طوعاً إلى بلادهم، قالوا إن الجائحة لم يكن لها أي تأثير على اختيارهم البقاء في الأردن أو العودة إلى ديارهم. غير أن 35 في المائة من المجيبين أشاروا إلى أن الجائحة ألغت أي خطط للعودة الطوعية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية نتيجة للجزاءات المفروضة.

7. الاستعداد للعودة طوعاً إلى الجمهورية العربية السورية

في ما يتعلق بعودة اللاجئين إلى حمص، كان من الواضح أن معظمهم لا يريدون العودة في الوقت الحالي بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة، والنقص في الأصول التي تتيح كسب الرزق، والخوف من المجهول، وفقدان الأقارب والجيران. وعدد قليل جداً من اللاجئين لا يرغبون في العودة، حتى لو تحسّنت الظروف. دمر النزاع السوري كل ما كانوا يملكونه في الوطن، وهُدمت منازلهم أو نُهبت أو سكَنها آخرون، والأمر نفسه ينطبق على مزارعهم والبنى التحتية، مثل آبار المياه وقنوات الري والمضخات والأدوات والمعدات الزراعية.

من ناحية أخرى، قالت لاجئة: «زوجي يقول إذا كان لديه المال، سيعود فوراً ويستثمر في تربية الأغنام». وبالتالي، فإن توفير الأصول المالية في الأردن والدعم المالي في الجمهورية العربية السورية سيساعد اللاجئين السوريين على اتخاذ قرار بشأن عودتهم الطوعية لأنه سيدعم إعادة بناء منازلهم وبدء أعمالهم الخاصة. وأكد معظم اللاجئين أنهم إذا عادوا إلى حمص، فإنهم سيشاركون في الأنشطة الزراعية التي يمارسونها حالياً في الأردن، فضلاً عن الأنشطة التي كانوا يشاركون فيها قبل النزاع في بلادهم. ولذلك، إذا استقر الأمن، فمن المحتم أن يعودوا. وقال اللاجئون إنهم سيحتاجون إلى الدعم في جميع أصول سبل كسب العيش، ولا سيما المالية والمادية، من أجل إعادة بناء منازلهم والبنية التحتية لمزارعهم.

03

توصيات السياسات المتعلقة بالزراعة وحلول سُبُل العيش في حالة اللجوء الطويل الأمد

استناداً إلى نتائج الدراسة وُضعت توصيات مصممة خصيصاً لتعزيز النواتج القائمة على الحلول التي تمهد الطريق لمشاريع الزراعة المستدامة وسُبُل العيش التي تعود بالنفع على اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن. كما تفيد هذه التوصيات السوريين الذين سيعودون طوعاً إلى محافظة حمص عندما يرون أن الوضع والظروف مواتية. ويمكن أن تسترشد المنظمات الإنسانية والإنمائية بالتوصيات الواردة أدناه عند التخطيط للتدخلات على نحو أفضل في المستقبل.

- **تسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى برامج التنمية الاقتصادية القائمة على السياق:** هناك اعتراف متزايد بأن التمويل الإنساني الحالي وطبيعة البرامج التي تركز على تنمية المهارات هما غير كافيين أو غير مستدامين في ظل هذه الأزمة التي طال أمدها. وينبغي أن تستند البرامج إلى نُهُج أكثر توجهاً نحو التنمية لتحسين قدرة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة على الصمود، ولتقليل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية مع مرور الوقت. والإطار القانوني الإيجابي المعتمد من خلال تصاريح العمل يدعم هذا الانتقال. ولا بد من إدماج هذا الإطار القانوني في البرامج من أجل التصدي للتحديات الأساسية في أعلى سلسلة القيمة وفي أسفلها في القطاعات الرئيسية المستهدفة؛ والعائد على الاستثمار في أزمة طال أمدها أعلى على المدى الطويل بالنسبة للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وينبغي أن تقود خطة الاستجابة الأردنية هذه العملية من خلال توفير تقييمات السوق والفرص، بالإضافة إلى دراسات الجدوى، لمساعدة المجتمع الدولي على تسريع هذه الخطوة.
- **تحسين آليات التنسيق المنظمة:** ينبغي أن يكون التنسيق بين الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل العيش في إطار خطة الاستجابة الأردنية أكثر تنظيماً لتوحيد الجهود واستكمالها من خلال نهج الإلغاء التدريجي. وتتيح خطة الاستجابة الأردنية بيئةً تمكينية إيجابية لمتابعة التنسيق والتوزيع الشاملين للجهود، مع تجنب الازدواجية في البرامج في المنطقة نفسها. وهذا شرط أساسي لتسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى البرامج الموجهة نحو التنمية؛ وينبغي للمنظمات المنفذة الإقليمية تشجيع التعلم من عمليات التنسيق في البلدان المجاورة. وينبغي أن ينظم التنسيق البرمجة القصيرة الأجل والمتعددة السنوات لتعزيز التكامل وتصميم استراتيجيات الانهاء التدريجي.
- **زيادة فرص الحصول على الائتمانات:** لا يتوفر التمويل الكافي الذي يمكّن اللاجئين السوريين من إنشاء مشاريع صغيرة وصغرى. وينبغي دعم مؤسسات التمويل البالغ الصغر لتيسير الوصول إلى الائتمانات حسب الطلب من خلال آليات يمكن أن يستخدمها مختلف المانحين كضمانات؛ وينبغي تشجيع التمويل الأخضر للشركات الأردنية وتنظيمه لتوسيع حجم سوق العمل مع تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- **توفير حوافز للشركات لإضفاء الطابع الرسمي على العمل من خلال تطبيق ضريبة تفضيلية مخفّضة:** تفضل العديد من الشركات عدم الإعلان رسمياً عن العمالة السورية لديها لتجنب دفع الضرائب ذات الصلة وصعوبة معالجة المعاملات الورقية. وقد تفرض الحكومة الأردنية ضريبةً تفضيلية مخفّضة على الشركات التي توظف السوريين والأردنيين المعرضين للمخاطر في المناطق النائية. وهذا من شأنه أن يشجع الشركات على الإبلاغ عن العمالة لديها، ودفع ضريبة تفضيلية مخفّضة تغطي الرسوم المتوجبة عليها لوزارة العمل. وينبغي أن يتم ذلك مع مراعاة توزيع العمل بنسبة مقبولة بين اللاجئين السوريين والأردنيين.
- **دعم مؤسسات ومبادرات مطابقة الوظائف:** لا بد من استكمال تنمية المهارات بخدمات التوظيف للمساعدة في تلبية طلبات السوق والاستجابة لها في نهج تصاعدي منظم. ويلعب التحول الرقمي، مثل إنشاء منصات إلكترونية لربط اللاجئين المدربين بالأعمال التجارية، دوراً هاماً في هذا الجانب وينبغي تعزيزه. وينبغي أن يفهم هؤلاء المشاركون المدربون احتياجات السوق وأن يتعرفوا على أفضل الخيارات المتاحة التي تمكّنهم من العمل بشكل مؤقت أو دائم؛ وينبغي أن تتعرض المؤسسات العامة والخاصة لخبرة خارجية في مجال التوظيف، لا سيما في البلدان الأوروبية التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين وأدرجتهم في سوق العمل.
- **التأكيد على التدريب أثناء العمل باعتباره شرطاً مسبقاً للنجاح:** يتم دعم تنمية المهارات والشروع في الأعمال التجارية على أفضل وجه عندما يقدم مدرِّبون محترفون التدريب أثناء العمل لضمان معالجة اختناقات السوق بطريقة فعالة. ومن المهم دعم إنشاء مجموعات من الأعمال التجارية لبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز تبادل المعارف. فهذا يضمن نجاح أنشطة تنظيم المشاريع الموجهة نحو السوق في بيئة تمكينية ومؤاتية على مستوى السياسات؛ وتفتح تنمية المجموعات فرصاً على الأجلين القصير والطويل وتخلق الاتساق بين مختلف الجهات الفاعلة، مما يمكن أن يساعد على تحسين

التنسيق وتكييف التدخلات لتلبية الاحتياجات القائمة على السياق.

- **إجراء تقييمات الأثر الاقتصادي:** ينبغي إجراء تقييمات للأثر الاقتصادي وتحليل التكاليف والفوائد للمشاريع ذات الميزانية الكبيرة من أجل تحديد الدروس المستفادة وفهم عائد الاستثمار في برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش المنفذة في ظل نزوح طال أمده (عدد الوظائف التي تم استحداثها أو الحفاظ عليها)؛ وينبغي أن تنظر التقييمات في المستويات الجزئية والصغيرة والكلية من أجل الاطلاع على الآثار المحتملة القصيرة والطويلة الأجل وإثراء البرمجة في المستقبل.
- **تعزيز البرامج المراعية للفوارق بين الجنسين:** ينبغي معالجة القيود الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على مشاركة المرأة في فرص سُبُل العيش المتاحة للاجئين السوريين وللمجتمعات الأردنية على حد سواء. وتُشجَّع بشدة الآليات التمكينية التي تيسّر الحصول الآمن على التدريب وتوفّر خدمات رعاية الطفل.
- **إعطاء الأولوية للنهج القطاعي المتصل بالبلد الأصلي:** من المهم في برامج سُبُل العيش في المستقبل تحديد أولويات الاحتياجات السوقية المشتركة بين بلد اللاجئ والبلد المضيف. وهذا يسهّل توفير سُبُل العيش في البلدان المضيفة ويساعد اللاجئين على المشاركة في خطط استعادة سُبُل العيش عندما يقررون العودة طوعاً بأمان وكرامة إلى مناطقهم الأصلية. ويمكن البدء باختيار سلاسل القيمة ذات الصلة وتحديد نقاط الضعف الأساسية التي يمكن معالجتها من خلال تنمية المهارات أو تحويل سُبُل العيش.

يستضيف الأردن ثاني أكبر عدد من اللاجئين السوريين بالنسبة إلى عدد السكان. وفي ظل غياب أي تسوية سياسية للنزاع السوري، لا يتوفر للاجئين في بيئات هشة ما يلزم من حلول مستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى فهم خصائص وطبيعة برامج الزراعة وسبل العيش التي تستهدف اللاجئين من حمص والمجتمعات المضيفة لهم في الأردن، وتستعرض مساهمتهم في سبل العيش المستدامة. وقد حسّنت مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش المداخيل وأتاحت الحصول على الغذاء الكافي والصحي من خلال أنشطة النقد مقابل العمل والتدريب. وأسهم التدريب على المهارات الحياتية والتواصل، فضلاً عن إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي، في تحسين الصحة العقلية الجماعية للاجئين، وزيادة التماسك الاجتماعي، والحد من التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وتمهيداً لحلول سُبُل عيش زراعية مستدامة يستفيد منها اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة لهم في الأزمة الطويلة الأمد في الأردن، كما السوريون الذين يقررون العودة طوعاً إلى حمص عندما تصبح الظروف مواتية، من الضروري أن تتضمن مشاريع سُبُل العيش الأهداف الاستراتيجية التالية: تسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى برامج التنمية الاقتصادية المكيفة حسب السياق، وتحسين آليات التنسيق المنظمة، وزيادة فرص الحصول على الائتمانات، وتوفير حوافز للشركات لإضفاء الطابع الرسمي على العمل من خلال تطبيق ضريبة تفضيلية مخفّضة، ودعم مؤسسات ومبادرات مطابقة للوظائف، والتأكيد على التدريب أثناء العمل باعتباره شرطاً مسبقاً للنجاح، وإجراء تقييمات الأثر الاقتصادي، وتعزيز البرامج المراعية للفوارق بين الجنسين، وإعطاء الأولوية للنهج القطاعي المتصل بالبلد الأصلي.

21-00324